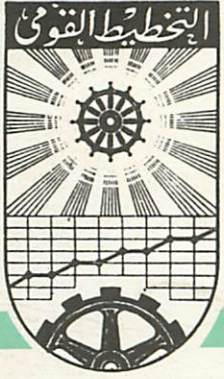


جمهورية مصر العربية



مَعْدُ التَّخْطِيطِ القومى

مذكرة خارجية (١٤١٨)

رأس المال الاجنبى والنمو الاقتصادى
فى
بعض الدول العربية

اعداد

د . حسين حسمى

٠ ابريل ١٩٨٦

المحتويات

صفحة	
١	١ - مقدمة
٣	٢ - نموذج الفجوتين التقليدي وتعديلاته
٣	نموذج تشنرى ستروت
٩	النموذج المعدل
١٦	٣ - قياس النموذج
١٦	معدلات نمو الناتج القوسى الاجمالى
٢١	الميول الحديدية للاستيراد
٢٤	الميول الحديدية للاذخار
٢٧	معاملات رأس المال
٣٠	معدلات نمو الصادرات
٣٢	٤ - استخدام النموذج فى التنبؤ
٤٤	خاتمة
٥٦	مراجع
	ملحق

يكاد لا ينقطع الحديث ، بين الاقتصاديين المنشغلين بقضايا التنمية ، عن دور رأس المال الأجنبي في النمو الاقتصادي بالدول النامية . فهذا الحديث الذي بدأ مبكرا مع بدء الاهتمام بقضية التنمية في الخمسينات ، صار حديثا موصولا ، وجزءا لا يتجزأ من أدبيات التنمية . ليس ادل على هذا من ذلك الكم الهائل من الدراسات النظرية والتطبيقية ، التي يزخر بها الأدب الاقتصادي في هذا الموضوع الحيوى .

ولا يخفى مدى ما يتسم به هذا الحديث من أهمية سياسية واقتصادية معا . فالافتراض الخارجى اذا ما تجاوز حدوده المعقولة صار غير مأمون العواقب سياسيا ان غالبا ما تتخذ الدول المقرضة من حماية مصالحها زريعة للتدخل بصورة أو أخرى في الشؤون الداخلية للبلد المقترض مما يعد انتهاكا للسيادة الوطنية وسلبا لارادة الدولة المستقلة والتاريخ فى عصوره القديمة والمعاصرة عامر بالأمثلة على ذلك . اما من الزاوية الاقتصادية فان رأس المال الأجنبي يمكن أن يقتطع فى المدة الطويلة من الدخل الحقيقى بأكثر مما يضيف اليه وذلك اذا لم يستخدم بكفاءة . فرأس المال الأجنبي ، بهذا المعنى سلاح ذو حدين فضرره يمكن أن يكون اكبر من نفعه .

وليس ادعى للاهتمام بموضوع رأس المال الأجنبي من تفاقم مشكلة المديونية الخارجية بشكل يندربالخطر فى السنوات الأخيرة ، بالنسبة لبعض الدول العربية كمصر والسودان والصومال فقد بلغت مدفوعات خدمة الدين الخارجى مضافا اليها الأرباح نسبا عالية من الصادرات والدخل القومى فى هذه الدول وقد اضطر البعض من هذه الدول ، تحسنت ضغط المديونية الباهظة ، الى سداد الديون الطويلة الأجل بأسلوبى الاقتراض قصير الأجل واعادة جدولة الديون .

وعلى حين تستنزف المديونية الخارجية الزائدة الجهد التنموى فى بعض المستمدول العربية لاتبدو هذه الدول بقادرة على تخفيض معدل اقتراضها الخارجى بصورة ملموسة -

فهي اكل انتاجها وطلبها ما زالت تبعث على تفاوت كبير بين عاداتها ووارثتها . فالمدىونية الخارجية فى ظروف هذه الدول هى سبب ونتيجة لعجز التنمية عن علاج الاختلال المزمن بين هياكل الانتاج والطلب فى هذه الدول . ان هذا الاختلال هو السبب الرئيسى فى وقوع هذه الدول فى براثن مصيدة القروض الاجنبية . وعموما يبدو وان قلق الاقتصاديين العرب حول هذا الوضع له ما يبره . فاستمرار هذا الوضع دون علاج سيقضى ان عاجلا أو آجلا الى تخفيض معدلات التنمية للحد من الواردات .

وتتصدى الدراسة الحالية فى هذا السياق لمحاولة الاجابة على بعض الأسئلة التى تثار فى هذا الخصوص مثل الى أى حد تتفاوت درجة الاعتماد على القروض الاجنبية فيما بين الدول العربية . والى متى ستظل التنمية العربية معتمدة على رأس المال الاجنبى . وهل ثمة بوادر لانفراج ازمة المدىونية الخارجية فى بعض الدول العربية على نهاية هذا القرن . وماهى الشروط والسياسات التى يمكن بمقتضاها تخفيض الاعتماد على رؤوس الأموال الاجنبية فى بعض الدول العربية دون الاضرار بمعدلات نمو التنمية فى هذه الدول .

وقد سرنا فى سبيل الاجابة عن هذه التساؤلات على خطوتين :

الأولى : قياس اثر كل من العوامل المحلية والعوامل الخارجية المؤثرة على النمو الاقتصادى فى بعض الدول العربية المختارة خلال الفترة من (٧٠ - ١٩٨١) .

الثانية : استطلاع مستقبل رأس المالى الاجنبى فى المنطقة العربية عن طريق التنبؤ باحتياجات بعض الدول العربية من رأس المال الاجنبى وذلك باستخدام نموذج الفجوتين التقليدى .

وتتقسم الدراسة تبعا لذلك الى ثلاثة أقسام يتناول الأول منها عرضا موجزا لنموذج الفجوتين وتعديلاتة . ويتولى القسم الثانى مهمة قياس معالمات هذا النموذج بالنسبة لبعض الدول العربية . وينوم القسم الثالث باستخدام النموذج فى أغراض التنبؤ بمستقبل رأس المال الاجنبى فى المنطقة العربية .

٢ - نموذج الفجوتين التقليدي وتعديلاته

(١ - ٢) نموذج تشنرى - ستروت :

يتوقف النمو الاقتصادى فى اقتصاد مفلق - حسبها هو معروف طبقا لنموذج هارود - دوما - على التراكم الرأسمالى المحلى الذى يتوقف بدوره على الادخار المحلى . أما فى اقتصاد مفتوح فان النمو الاقتصادى لا يتوقف فحسب على العوامل المحلية المثلة فى الادخار المحلى ، وانما أيضا على العوامل الخارجية المثلة فى الواردات من العالم الخارجى - فالادخار المحلى والواردات هما ركيزتى النمو الاقتصادى فى اقتصاد مفتوح .

وليس ادل على صدق ذلك كما يشهد به الواقع من أن الدول النامية التى حافظت على معدل نمو ناتجها المحلى الاجمالى هى التى حافظت على معدل نمو استثمارات ووارداتها ، أما الدول التى انخفض فيها معدلا الادخار والواردات قد انخفض فيها أيضا معدل نمو الناتج المحلى كما نجد من ناحية أخرى أن الدول النامية التى جرى فيها تقييم الواردات بشدة قد انخفض فيها معدل النمو الاقتصادى (١) .

وطبعا ليس هناك افضل من أن يكفى الادخار المحلى لتمويل الاستثمارات المطلوبة وأن تكفى الصادرات لدفع ثمن الواردات حينئذ يتحقق للبلد النامى توازنا داخليا وخارجيا فى المدة القصيرة ونمو اقتصاديا سلسا فى المدة الطويلة . الا انه غالبا ما يقصر الادخار المحلى وحصيلة الصادرات عن الوفاء بمتطلبات الاستثمار والواردات عندئذ يخلق النقص فى المدخرات قيدا يعرف بقيد المدخرات المحلى ، كما يخلق النقص فى حصيلة الصادرات قيدا آخر يعرف بقيد النقد الاجنبى .

(١) التجارة والتنمية : تقرير ١٩٨٢ ، تقرير من امانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ١٩٨٢ ، ص ٢ .

ويعتبر الاقتراض الدولي وسيلة الفكك من أسرار هذين القيدين في وقت واحد
اذ يتسنى من خلاله للبلد النامي تمويل حجم اكبر من وارداته يفوق ما كان يمكن تحقيقه
بالاعتماد فقط على حصيلة صادراته كما يتسنى في نفس الوقت تعويض النقص في المدخرات
المحلية . وعلى ذلك يهودى رأس المال الأجنبي فائدة جلية للاقتصاديات النامية تتمثل
في أمرين أولهما : حماية الجهد الانمائي من الاثار الانكماشية للاختلال الخارجى عن
طريق مقابلة الضغوط الواقعة على الواردات والادخار المحلى بموارد حقيقية اضافية
مصدرها مدخرات غير المقيمين وهى الموارد التى تستخدم فى تغطية الفرق بين الانفاق
المحلى والنتاج الجارى .

أما الأمر الثاني الذى تتمثل فيه فائدة استجلاب رأس المال الأجنبي فهى فى شحذ
وتعبئة الموارد المحلية بشكل افضل عن طريق تقريب المستويات الفعلية للادخار من مستوياته
الممكنة ورفع الانتاجية الحديثة للموارد المحلية المتاحة . اذ من المعلوم أن زيادة
احدى الفجوتين عن الأخرى يتضمن انخفاض الانتاجية الحديثة للادخار أو لحصيلة
الصادرات تبعاً لنوع الفجوة الأكبر (١) .

وهكذا يمثل التساوى بين الفجوتين اهمية بالغة فى مجال رفع فاعلية الاستثمار
بوجه عام . ويشير التساوى فى هذا الصدد الى المساواة بين القيمة التقديرية وليس
القيمة الفعلية لأن التساوى الحسابى بينهما فى الحسابات الختامية هو أمر مسلم به بحكم
التعريف من واقع المتطابقات المحاسبية التالية (٢) :

(١) انظر :

G. Papanek, "Aid, Foreign Private Investment, Savings, and Growth
in less Developed Countries", Journal of Political Economy,
Vol. 81, ; No. 1, Jan. 1973, p. 126.

(٢) ارجع فى تعريف الرموز الرياضية الى الجدول (١) .

$$Y + M = C + I + X \dots\dots (1)$$

$$C = Y - S \dots\dots (2)$$

$$I = S + F \dots\dots (3)$$

$$M - X = F \dots\dots (4)$$

$$M - X = I - S = F \dots\dots (5)$$

فإذا ما قدر أن يزيد الدخل القومي سنويا بالمعدل (r^*) في الصورة التالية :

$$(Y_t^*) = Y_0 (1 + r^*)^t \dots\dots\dots (6)$$

• حيث تشير (Y_0) الى قيمة الناتج القومي في السنة (0) .

• وتشير (t) الى عدد سنوات الخطة بدءاً من السنة (0) .

وإذا ما اقتضت زيادة الدخل القومي سنويا بالمعدل المشار اليه ، استثماراً

اجمالياً سنويا (I_t^*) يتحدد بمعامل رأس المال الى الناتج (k) في الصورة التالية :

$$(I_t^*) = k r Y_t^* \dots\dots\dots (7)$$

وإذا ما نمت الصادرات سنويا بالمعدل (E) في الصورة التالية (١) :

$$X_t = X_0 (1 + E)^t \dots\dots\dots (8)$$

• حيث تشير (X_0) الى الصادرات في السنة (0) .

وإذا ما تحدد الادخار بمستوى الدخل القومي والميل للادخار وفقاً للدالة الكينزية

التالية :

(١) يعكس المعدل (E) اتجاهات الطلب في الأسواق العالمية التي لا يملك البلد النامي بمفرده التأثير عليها ، ويفترض من ثم ان الصادرات تتحدد خارج النموذج انظر:

جدول (١)
التعريف بتغيرات النموذج ومعلوماته

الناتج القومي الاجمالي	Y
الاستهلاك القومي	C
الاستثمار الاجمالي	I
الصادرات	X
الواردات	M
رأس المال الأجنبي	F
المعدل السنوي المركب لنمو الناتج القومي	r
المعدل السنوي المركب لنمو الصادرات	E
المعامل الحدي لرأس المال الى الناتج	k
المعامل المتوسط لرأس المال للناتج	k'
الميل الحدي للادخار	s ₁
الميل الحدي للاستيراد	m ₁
نسبة الاستثمارات المخصصة للاحتلال والتجديد ورأس المال الاجنبي من الناتج القومي	Z
معدل تغير الواردات بالنسبة للتغير في الاستهلاك	X
معدل تغير الواردات بالنسبة للتغير في الاستثمار	Ø
معدل تغير الواردات بالنسبة للتغير في نسبة الصادرات الى الناتج	W
الزمن	t

$$S_t^* = S_0 + S_1^* Y_t^* \dots (9)$$

وإذا ما توقف مستوى الواردات (M_t) على كل من الميل الحدى للاستيراد (m_1) ، ومستوى الناتج القومي الاجمالي في الصورة التالية :

$$M_t^* = m_0 + m_1 Y_t^* \dots (10)$$

فانه يتضح بمقتضى العلاقات السابقة أن فجوة المدخرات المقدرة ($I^* - S^*$) يمكن أن تزيد أو تقل عن فجوة التجارة المقدرة ($M^* - X$) ، وذلك نتيجة لاستقلال قرارات المدخرين والمستوردين والمستثمرين والمصدرين عن بعضها البعض . فالتساوى اذن بين الفجوتين في الحساب التقديري ان حدث فانما يحدث عفوا بفضل الصدفة المحضة .

وينطوى التباين بين الفجوتين على تباين جانب من الموارد المحلية . فلو أن النقص في العملة الأجنبية كان أكبر من النقص في المدخرات المحلية ، لتعدرت تحويل كل المدخرات بالكامل الى استثمارات ، لأن جانباً من هذه المدخرات سوف يعوزه المكون الأجنبي بسبب نقص العملة الصعبة . عندئذ يصبح هذا الجانب من المدخرات عديم الجدوى في تشجيع الاستثمار وحفز النمو . ويؤدي فائض المدخرات المحلية الذي يظهر في مثل هذا الموقف الى خفض سعر الفائدة ومن ثم تشجيع الاستهلاك الحالي عن الاستهلاك المؤجل . كما يتسبب هذا الفائض أيضاً في خفض المستوى الفعلي (actual) للاذخار عن المستوى الممكن له (Potential) .

وفي الحالة الأخرى ، التي تزيد فيها فجوة المدخرات عن فجوة التجارة ، فانه يتعدر استخدام جانباً من العملة الصعبة استخدماً منتجاً بسبب نقص المكون المحلي اللازم لها . وقد يؤدي ذلك الى اساءة استخدام جانب من حصيللة الصادرات في استيراد الكماليات على حساب السلع الرأسمالية والوسيطه . ويلاحظ في هذه الحالة أن زيادة الصادرات لن يكون لها اثر على معدل الاستثمار ومن ثم معدل النمو . ويكشف الحل

الجبرى للنموذج والوارد بجدول (٢) عن صحة هذه النتيجة اذ يتضح خلو المعادلة (٣) من (X) .

تفرعاً على ذلك فانه يترتب على تباين الفجوتين أن ينشأ اتجاه نحو تمدد الفجوة الصغرى . ويتم ذلك عن طريق جعل المتحقق من المورد بالفعل أقل من المتحقق منه بالامكان وسواء كان هذا المورد نقداً أجنبياً أو ادخاراً محلياً . الا ان تمدد الفجوة الصغرى يؤثر على حجم الفجوة الكبرى ، فلو أن فجوة التجارة هي الكبرى لتقلصت المدخرات المحلية وزاد الاستهلاك تبعاً لذلك ولأدى ذلك الى زيادة العجز فى ميزان المدفوعات لأن جزءاً من الزيادة فى الاستهلاك توجه نحو الواردات (١) .

ولعله يتسنى من خلال حل النموذج السابق تحديد حجم كل فجوة فى غمار النمو الاقتصادى وذلك من خلال ايجاد علاقة بين كل من (F_t^T) ، (F_t^S) من ناحية ، (r^*) من ناحية أخرى . وبالتعويض فى المعادلة (٦) كما فى جدول (٢) بقيمة (Y_t^*) بعد أن نفترض للتبسيط أن $(1+r)^t = 1 + rt$ نحصل على (٢)

$$F_t^S = (k_t Y_0) r^{*2} + Y_0 (k - S_1^* t) r^* - (S_1^* Y_0 + S_0) \dots (11)$$

حيث تشير (F_t^S) الى حجم الاقتراض الأجنبى اللازم فى ظل قيد المدخرات المحلية كدالة فى معدل النمو الاقتصادى .

وبالمثل يمكن ايجاد علاقة بين (F_t^T) ، (r^*) عن طريق التعويض فى المعادلة (٦) كما فى جدول (٣) بقيمة كل من (X_t) ، (Y_t) بعد أن يفترض للتبسيط أن

$$(1+E)^t = 1 + Et$$

$$F_t^T = (m_1^* t Y_0) r^* + \left\{ m_0 + m_1^* Y_0 - X_0 (1+Et) \right\} \dots (12)$$

(١)

A. Singh, "An Enquiry into the Nature and Implications of A Foreign Exchange Constraint on Development", The Indian Economic Journal, vol. 21, No. 2, Oct. Dec. 1973 pp. 148-50.

(٢) انظر :

Maizels, op. cit., P. 68-69.

(٢ - ٢) النموذج المعدل :

يؤخذ على نموذج تشنرى ستروت مأخذان :

أولهما : افتراضه ثبات معامل رأس المال الى الناتج . ولا يتفق هـذا الافتراض عموما مع ما أكدته معظم الدراسات (١) من وجود اتجاه نحو انخفاض هذا المعامل مع النمو الاقتصادي . ويعزى هذا الاتجاه الى عوامل مثل رفع معدلات تشغيل الطاقات القائمة بدلا من بناء طاقات انتاجية جديدة ، التقدم المطرد في انتاجية العامل ، وانخفاض نسبة الاحتلاك الى الاستثمار الاجمالي . ويؤدي بصفة عامة انخفاض معامل رأس المال الى تحسين العائد على الاستثمار القومي ، وتخفيض حدة النقص في رأس المال الأجنبي وزيادة فرص سداد الالتزامات الخارجية .

ويتعين تبعا لذلك اعتبار معامل رأس المال الى الناتج دالة متناقصة في معدل النمو الناتج القومي الاجمالي بدلا من اعتباره مقدارا ثابتا . ومن أجل صياغة مثل هذه الدالة ، نفترض ابتداءً أن الاستثمار الاجمالي مكون من شقين الأول هو الاستثمار الصافي في الأصول الانتاجية والثاني هو الاستثمار في الاحلال والتجديد ورأس المال الاجتماعي .

ويعتمد حجم الاستثمارات الصافية على مقدار الزيادة المطلوب تحقيقها في الناتج القومي الاجمالي من ناحية ، وعلى ما تتطلبه وحدة الناتج من استثمارات صافية فسي المتوسط . فلو استلزم احداث زيادة في الناتج القومي مقدارها الوحدة ، استثمارا صافيا مقداره (k') ، لا يمكن التعبير عن الاستثمار الصافي في الصورة التالية

$$k' \Delta Y \dots \dots \dots (13)$$

حيث تشير (k') الى المعامل المتوسط لرأس المال الى الناتج .

أما عن الاستثمار في الاحلال والتجديد ورأس المال الاجتماعي فيمكن التعبير عنه كنسبة ضئيلة من الناتج القومي للسنة الجارية وذلك في الصورة التالية :

H.B. Chenery and P. Eckstein, "Development Alternatives for Latin (1) America", Journal of Political Economy, August, 1970 pp. 970-72.

$$z Y_t \dots\dots (14)$$

حيث تشير (z) الى نسبة الاستثمارات المخصصة للاحلال والتجديد ورأس المال الاجتماعي من الناتج القومي .

وبجمع (١٢) و (١٤) يمكن تعريف الاستثمار الاجمالي (I_t) على النحو التالي :

$$I_t = k' \Delta Y_t + z Y_t \dots\dots (15)$$

حيث ($\Delta Y = Y_{t+1} - Y_t$) هي نسبة ضئيلة من (Y_t^*)

ويمكن بقسمة المعادلة (١٥) على (Y_t^*) أن نحصل على المعامل الحدي لرأس المال الى الناتج في الصورة التالية (١) :

$$\frac{I_t}{\Delta Y^*} = k = k' + z \frac{Y_t^*}{\Delta Y_t^*} \dots\dots (16)$$

حيث (k) هي المعامل الحدي لرأس المال الى الناتج ويعرف على أنه ($I_t / \Delta Y^*$) ، ويعبر ($Y_t^* / \Delta Y_t^*$) عن مقلوب معدل النمو الاقتصادي .

فاذا رمزنا لمعدل النمو الاقتصادي بالرمز (r) فإنه يمكن إعادة كتابة المعادلة (٥) على النحو التالي :

$$k = k' + (z / r_{t+1}) \dots\dots (17)$$

وتتميز هذه المعادلة عن غيرها بأنها لا تفترض ثبات معامل رأس المال الى الناتج وانما تفترضه دالة متناقصة في معدل النمو . ويعتبر هذا الافتراض ملائماً للتعبير عن حقيقتين أولهما : ميل معامل رأس المال الى الناتج نحو التناقص في غير النمو الاقتصادي ، وثانيهما : انخفاض النسبة المخصصة من الاستثمار الاجمالي لمقابلة الاحلال والتجديد

بناء رأس المال الاجتماعي . هذا بالإضافة الى أنه يمكن التمييز في إطار هذه المعادلة بين مفهومين مختلفين لمعامل رأس المال الأول هو المعامل الحدى لرأس المال السى الناتج ويرمز له بالرمز (k) ويعرف على أنه :

$$k' = \frac{dI}{dY_{t+1}} \dots\dots\dots (18)$$

والثانى هو المعامل المتوسط ط (Incremental) لرأس المال السى الناتج ويعرف على أنه :

$$k = I / \Delta Y \dots\dots\dots (19)$$

ويؤخذ ثانية على نموذج تشنرى ستروت أنه قد فصل فصلا جامدا من عوامل النمو الداخلية وعوامله الخارجية وهو ما أدى به الى تصوير كل فجوة فى استقلال شبه تام عن الأخرى . فجوة المدخرات تتحدد فى هذا النموذج بعوامل داخلية فقط كالميسل للادخار . معامل رأس المال . وبذلك لا تؤثر فيها العوامل الخارجية التى تتفرد من جهة أخرى بتحديد فجوة التجارة .

وتبدو علامة هذا الفصل الجامد واضحة من خلال الحل الجبرى للنموذج السدى يظهر فى الجدولين (١ ، ٢) فقيمة (F_t^S) لا تتوقف على أى حد من حدود دالة الواردات كما أن (F_t^T) لا تتوقف كذلك على أى حد من الحدود التى تضمها دالة الادخار . وعلى ذلك يتضح أن استقلال الفجوتين عن بعضهما البعض إنما يرجع الى الصورة الخاصة المفترضة لكل من دالة الادخار ودالة الواردات .

ويتضح أيضا من حل النموذج أنه عندما يكون النمو مقيدا بالمدخرات المحلية ، فإن الزيادة فى الصادرات تكون عديمة الجدوى فى حفز الادخار والاستثمار ومن ثم النمو الاقتصادى فقيمة (F_t^S) لا تتحدد بأى حد من الحدود التى يتضمنها معادلة الصادرات كنتيجة لخلو دالة المدخرات من نفس هذه الحدود أيضا . إذ أن الافتراض الذى تقوم عليه دالة المدخرات أن الادخار المحلى لا يتأثر بحصيلة الصادرات .

ولا يتسم عموماً هذا الافتراض المشار إليه بالواقعية إذ من المشاهد في العديد من البلدان النامية أن التغيير في حصة الصادرات يمارس تأثيراً واضحاً على المدخرات المحلية بفعل عاملين أولهما ارتفاع معدل الادخار في قطاع التصدير عنه في القطاعات الأخرى من جراء ارتفاع النسبة لمعدل الأرباح في هذا القطاع .

وثانيهما تضطلع حصة الصادرات في الدول النامية بدور هام سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة في توليد إيرادات الميزانية . كما أن للتغيرات في أسعار الصادرات تأثير على الدخل الحقيقي ومن ثم على المدخرات المحلية . ولهذا فمن المعتقد أن تؤثر التقلبات في حصة الصادرات تأثيراً قوياً على معدل الادخار .

في ضوء هذه الاعتبارات كان من الملائم إدخال متغير الصادرات في دالة الادخار إذ أن خلو الدالة من هذا المتغير قد يحمل على المغالاة في تقدير فجوة المدخرات (١) . ويمكن التعبير عن دالة المدخرات في صورتها الجديدة على النحو التالي :

$$S = S_0 + \bar{S}_1^* Y_t^* + \bar{S}_2^* (XY) \dots \dots \dots (20)$$

وتأخذ المشتقة التفاضلية الأولى لهذه الدالة بالنسبة لـ (X) إشارة موجبة أي ($\partial S / \partial X > 0$) وذلك لأنه من المفروض نظرياً أن تؤدي الزيادة في الصادرات إلى تشجيع الادخار .

وتقوم دالة الواردات في نموذج تشنري ستروت على افتراضين كلاهما قابل للطعن أولهما : أن الناتج القومي متجانس وبحول هذا الافتراض دون التفرقة بين الزيادة في الواردات التي ترجع إلى الزيادة في الاستثمار والتي تتألف عادة من السلع الرأسمالية والسلع نصف المصنعة والمواد الخام ، وبين الزيادة في الواردات من السلع الاستهلاكية . ولا تخلو هذه التفرقة من أهمية بالنظر إلى اختلاف مضمون كل نوع بالنسبة لمستقبل النمو الاقتصادي .

(١) راجع :

وثانيهما : ان الطلب على الواردات غير مقيد بالأرصدة المتاحة من النقد الأجنبي
اذ لا يحكم هذا الطلب سوى اثر التغيرات فى الدخل . ولا يبدو هذا الافتراض بسدوره
أيضا واقعيا بدرجة كافية لأنه من المتوقع عادة أن تفرض السلطات الاقتصادية مزيدا من
القيود على الواردات كلما قلت حصيلتها من النقد الاجنبى .

فى ضوء ذلك قد يبدو من الملائم ادخال متغيرات الاستهلاك والاستثمار
والصادرات فى دالة الواردات وذلك حتى يتسنى القاء الضوء ليس فحسب على الأثر
التعموى لهيكل الطلب الكلى وانما أيضا على أثر النقص فى العملة الصعبة على مستوى
الواردات . وبذلك تأخذ دالة الواردات الصورة التالية :

$$M = m_0^* + x C + \theta I + w(X/Y) \dots\dots\dots (21)$$

وتعبر دالتى الادخار والواردات المشار اليهما فى المعادلتين (٢٠) ، (٢١)
عن أهم التعديلات التى ادخلها تشنرى واكشتين على نموذج الفجوتين التقليدى وهو
النموذج المعروف فى الادب الاقتصادى باسم نموذج تشنرى استروت . ويتضح بمقارنة
الحل الجبرى للنموذجين (جدولى ٢٤١) انه فى ظل النموذج المعدل
لا تفقد سياسة تشجيع الادخار المحلى فاعليتها حتى فى ظل قيد التجارة كما أن سياسة
تشجيع الصادرات لا تفقد هى الأخرى فاعليتها فى ظل قيد الادخار المحلى . أى أنه
فى ظل هذا النموذج لا تستقل الفجوتين عن بعضهما البعض .

جدول رقم (٢)

حل النموذجين في ظل قيود المدخرات

النموذج المعدل	نموذج تشنري ستروت (١)	المتغير
$Y_0 (1+r^*)^t$	$Y_0 (1+r^*)^t$	$(Y^*) - ١$
$k r^* Y_t^*$	$k r^* Y_t^*$	$(I_t^*) - ٢$
$\bar{S}_0 + \bar{S}_1^* Y + \bar{S}_2^* (X/Y)$	$S_0 + S_1^* Y_t^*$	$(S_t^*) - ٣$
$X_0 (1+E)^t$	$X_0 (1+E)^t$	$(X_t) - ٤$
$(kr^* - S_1^*) Y^* - (S_2^*/Y+1)X - S_0$	$(kr^* - S_1^*) Y_t^* + X_t - S_0$	$(M_t^*) - ٥$
$(kr^* - S_1^*) Y^* - S_0 - S_2^* (X/Y)^*$	$(kr^* - S_1^*) Y^* - S_0$	$(F_t) - ٦$
$(1-S_1^*) Y^* - S_2^* (X/Y) - S_0$	$(1-S_1^*) Y^* - S_0$	$(C_t) - ٧$

جدول رقم (٣)

حل النموذجين في ظل قيد التجارة

النموذج المعدل	نموذج تشري ستروت (١)	المتغير
$Y (1+r^*)^t$	$Y_0 (1+r^*)^t$	$(Y_t^*) - ١$
$kr^* Y_t$	$kr^* Y_t$	$(I_t^*) - ٢$
$\{(1+\emptyset)kr - (1-\bar{S}_1)X\} Y + w-\bar{S}_2 X$ $(X/Y) + X - \bar{m}_0 + x \bar{S}_0$	$(kr^* - m_1^*) Y_t^* + X - m_0$	$(S_t^*) - ٣$
$X_0 (1+E)^t$	$X_0 (1+E)^t$	$(X_t) - ٤$
$\bar{m}_0 + x C_0 + \emptyset I + w(X/Y)$	$m_0 + m_1^* Y_t^*$	$(M_t^*) - ٥$
$\{(1-S_1)X + \emptyset rK\} Y + w-x \bar{S}_2 (X/Y)$ $+ \bar{m}_0 - x \bar{S}_0 - X$	$m_0 + m_1^* Y_t^* - X$	$(F_t) - ٦$
$\{1 + (1-\bar{S}_1) x + (1+\emptyset) k r\} Y$ $+ (w - x \bar{S}_2) (X/Y) - x + \bar{m}_0 - x \bar{S}_0$	$(1 - kr^* + m_1^*) Y_t^* - X_t + m_0$	$(C_t) - ٧$

٣ - قياس النموذج

يقصد بقياس النموذج تقدير معالمه بأساليب الاقتصاد القياس من واقع البيانات التاريخية عن دولة معينة أو مجموعة من الدول . وسنعرض في هذا الجزء لنتائج قياس النموذج السابق بالنسبة لتسع دول عربية هي الجزائر ، السودان ، الأردن ، المغرب ، العراق ، سوريا ، ليبيا ، مصر ، تونس .

وحتى لا يكون الاختلاف في النتائج من دولة لأخرى راجعا لاختلاف التعاريف أو المفاهيم المتعلقة بالمتغيرات ، فقد حرصنا على توحيد مصدر البيانات بالنسبة للدول جميعا . فأخذنا البيانات المتعلقة بجميع المتغيرات عن البنك الدولي في صورة سلاسل زمنية تغطي الفترة (٧٠ - ١٩٨٠) .

وقد تعذر علينا أن نحصل عن هذا المصدر على سلاسل زمنية أطول من ذلك بسبب عدم اكتمال السلسلة في الستينات لأغلب الدول المدروسة .

ولم يكن ضروريا لخدمة اغراضنا من البحث التعبير عن المتغيرات في جميع الدول بعملة واحدة كالدولار . ولهذا استخدمنا البيانات الخاصة بكل دولة معبرا عنها بالعملة المحلية لهذه الدول ^(١) وبالسعار الثابتة لعام (١٩٧٥) .

(١ - ٣) معدلات نمو الناتج القومي الاجمالي :

تتصف المعدلات التاريخية لنمو الناتج القومي الاجمالي الحقيقي في الدول العربية المعنية بالدراسة ، بالارتفاع النسبي خلال العقد الماضي . ويتضح ذلك بصفة

(١) كان يتحتم التعبير عن المتغيرات في كل دولة بعملة واحدة كالدولار لو كان الغرض الذي نتوخاه هو معرفة مدى احتياج أي تجمع اقتصادي اقليمي مؤلف من دولتين أو أكثر من الدول العربية أما اذا كان الغرض هو النظر الى كل دولة على حدة فان التعبير عن المتغيرات الاقتصادية لكل بلد بالعملة المحلية لها يبدو أمرا لا غبار عليه .

خاصة متى قورنت هذه المعدلات بالمعدلات التي تحققت لهذه الدول من قبل في العقدين
الخمسين والستين . وهي المقارنة التي يلخصها الجدول (٤) .

كما تتضح نفس الحقيقة أيضا عند مقارنة الدول العربية بغيرها من الدول النامية .
فقد حققت الدول العربية في السبعينات معدلات للنمو تزيد عن المعدل المتوسط للنمو
في دول العالم الثالث مجتمعة وهو المعدل الذي لم يتجاوز خلال نفس هذه الفترة ٥% (١) .

جدول (٤)

المعدلات المئوية السنوية لنمو الناتج القومي الاجمالي

في بعض الدول العربية

(١٩٥٠ - ١٩٨١)

(%)

البلد	(٥٠ - ١٩٦٠)	(٦٠ - ١٩٧٠)	(٧٠ - ١٩٨١)
الجزائر	٥٩	٤٢	٦٢
الأردن	-	-	٩٤
السودان	٥٥	٠٤	٦١
العراق	٩٩	٦٤	١٣١
المغرب	٢٠	٤٢	٥٥
تونس	-	٤٤	٧٦
سوريا	٣٣	٤٧	٩٤
ليبيا	-	٢٢٣	٢٧
مصر	٤٠	٥١	٨٢

المصدر : البنك الدولي ، الجداول الدولية .

(١) التجارة والتنمية : تقرير ١٩٨٢ ، ص ١٨ .

ويلاحظ أن الارتفاع النسبي في معدل نمو الناتج القومي الذي شهدته السبعينات ، لم يفتن بحدوث تغير هيكلى محسوس في هيكل الناتج القومي بالنسبة لأغلب الدول العربية المعنية بالدراسة . إذ ظلت الأهمية النسبية لقطاع الصناعة ثابتة تقريبا . وانحصرت اتجاهات التغير الهيكلى فيما بين قطاعى الزراعة والتعدين . إذ يتضح من الجدول (٥) أن الانخفاض المحدود في الأهمية النسبية لقطاع الزراعة الذى حدث في أغلب الدول العربية قد قابله زيادة في الأهمية النسبية لقطاع التعدين بينما ظلت نسبة الصناعة في الهيكل الاقتصادى ثابتة تقريبا .

جدول (٥)

الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية في تكوين
الناتج القومي الإجمالي في بعض الدول العربية في عام ١٩٨٠
والتغير في ذلك منذ ١٩٦٥
(كسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

التغير منذ عام ١٩٦٥				١٩٨٠				
القطاعات الآخري	الصناعة	التعدين	الزراعة	القطاعات الآخري	الصناعة	التعدين	الزراعة	
١٢ -	صفر	٢٠ +	٨ -	٥١	١١	٣٢	٦	الجزائر
١٦ +	١ +	-	١٧ -	٥٩	٥	-	٣٦	السودان
-	-	-	-	٧٥	١٤	٤	٧	الأردن
٢ +	٢ +	١ +	٥ -	٦٠	١٧	٥	١٨	المغرب
١٧ -	٣ -	٣٠ +	١٠ -	٢٦	٥	٦٢	٧	العراق*
١٠ +	١ -	-	٩ -	٦٢	١٨	-	٢٠	سوريا
٢١ -	١ -	٢٥ +	٣ -	٣٢	٢	٦٥	١	ليبيا
٤ -	١١ +	٠٠	٧ -	٤٧	***٣٢	-	٢١	مصر
٩ -	٤ +	١١ +	٦ -	٥٧	١٣	١٤	١٦	تونس

The World Bank, World Tables, op. cit.

المصدر :

* النسب الواردة مقيسة في عام ١٩٧٩ بدلا من عام ١٩٨٠ لعدم توافر البيانات في هذه
السنة الأخيرة .

** يشمل التعدين .

(٢-٣) الميول الاحدية للاستيراد :

يعتبر الطلب على الواردات في أغلب الدول العربية: طلباً مرناً إذ تتجاوز معاملات المرونة المقدرة للطلب على الواردات بالنسبة للدخل القومي الواحد الصحيح في كل الدول فيما عدا السودان . جدول (٢-م) .

وصفة عامة يعكس ارتفاع مرونة هذا الطلب ارتفاعاً في المستوى الاستيرادي للإنتاج . إذ يعتمد التوسع في إنتاج مختلف القطاعات على استيراد المواد الخام والمنتجات الوسيطة والسلع الرأس مالية . كذلك يعكس ارتفاع مرونة الطلب الداخلية على الواردات ارتفاعاً في المحتوى الاستيرادي للاستهلاك .

ولقد كان من : أن ارتفاع المرونات الداخلية للطلب على الواردات ، أن ظهر اتجاه واضح في الدول العربية المعنية بالدراسة نحو ارتفاع نسبة الواردات إلى الناتج القومي من عقد إلى آخر . (جدول ٧) ، فإذا ما اعتبرنا أن تراجع هذه النسبة هو علامة على بلوغ التنمية مراحلها المتفوقة بفضل نجاح جهود التصنيع والاحلال محل الواردات ، فإن اتجاه هذه النسبة نحو الارتفاع في الدول العربية المعنية إنما هو علامة على ضعف جهود التصنيع والاحلال محل الواردات في هذه الدول .

جدول (٧)
الميل المتوسط للاستيراد في بعض
الدول العربية

(٧٠ - ١٩٨١)	(٦٠ - ١٩٧٠)	
٣٦	٣١٤	الجزائر
-	-	الاردن
١٩ر٨	١٥ر٦	السودان
٣٤ر٩	٢٠ر٨	العراق
٣٠ر٥	٢٠ر٤	المغرب
٤٠ر٣	٢٨ر١	تونس
٣٢ر٦	٢٠ر١	سوريا
٣٦ر٣	٣١ر٩	ليبيا
٣٧ر١	٢٠ر٠	مصر

ويجىء ارتفاع المرونات الداخلية للطلب على الواردات في أغلب الدول العربية
انعكاسا ليس فقط لعلو نسبة الواردات الى الناتج القومي ، وانما ايضا لارتفاع الميل
الحدى للاستيراد في هذه الدول . ان يتضح من تقدير علاقة الانحدار الخطى
للواردات (م) على الناتج القومي الاجمالي الحقيقي (٧) جدول (٨ - م)
ان أغلب الميول واقعة بين (٣ - ٥) .

الا انه يعاب على دالة الواردات التي تعبر عنها المعادلة (١٠) انها تغفل امرين اولهما أن رأس المال الاجنبي يمكن أن يمول استيراد السلع الاستهلاكية ومن ثم لن يكون له في حدود هذا الدور اثرا انمائيا . وثانيهما أن الاستيراد قد يكون مسموح به فقط في حدود المتاح من العملة الصعبة . اذ من المألوف أن يخضع الاستيراد لقيود تفرضها الحكومة كلما انخفضت حصيلة الصادرات او اوشكت الأرصدة الدولية على النفاذ .

ومن أجل الاحاطة بمختلف هذه الجوانب لعملية الاستيراد في الدول العربية ، قمنا بقياس الانحدار الخطي للواردات (م) على كل من الاستهلاك (ع) ، والاستثمار (I) والصادرات (E) ، وقد أسفرت هذه المحاولة عن النتائج الواردة بالجدول (٩ - م) .

وتشير هذه النتائج الى عدم معنوية أغلب معاملات انحدار الواردات على الصادرات . مما يعد مؤشرا على وجود صعوبات في تقييد الواردات حتى في ظل نقص حصيلة الصادرات . كما تشير هذه النتيجة أيضا الى وجود ميل من جانب غالبية الدول نحو التمويل بدرجة متزايدة على الاقتراض الخارجي كلما انخفضت حصيلة الصادرات .

كما يظهر أيضا أن الارتباط بين الواردات والاستهلاك هو أقوى في بعض الدول كالسودان وليبيا وتونس وسوريا من الارتباط بين الواردات والاستثمار الاجمالي . فمعاملات انحدار الواردات على الاستهلاك كانت أكثر معنوية من معاملات انحدار الواردات على الاستثمار .

كما يلاحظ أيضا وجود تفاوت كبير في الميل الحدي للاستيراد بالنسبة للاستثمار بين الدول العربية المعنوية بالدراسة . فهو مرتفع ومعنوي بالنسبة للاردن والعراق المغرب ومصر وهي الدول التي يرتفع فيها معدل التكوين الرأسمالي . ومنخفض وغير معنوي بالنسبة للجزائر ، السودان ، تونس ، سوريا وليبيا . وهي الدول التي ينخفض فيها معدل التكوين الرأسمالي .

(٣-٣) الميول الحديدية للاد خار :

يعطى الجدول (٣-٣) التقديرات الخاصة بمعلمات دالة الاد خار الكينزية ، وذلك بالنسبة لكل دولة من الدول العربية المعنية بالدراسة خلال الفترة (١٩٨٠-٧٠) . ويستدل من هذه التقديرات التي جاءت معنوية في معظمها على ارتفاع الميول الحديدية للاد خار بالنسبة لكل الدول تقريبا فيما عدا السودان .

كما يستدل أيضا من هذه التقديرات على وجود اتجاه طويل الأجل نحو تزايد معدل الاد خار القومى فى كل الدول المعنية ، ما عدا المغرب . اذ ترتفع الميول الحديدية للاد خار عن الميول المتوسطة وهو ما يتضح من الجدول (٨) .

ومن أجل أن نتحقق مما اذا كان هناك تأثير من جانب الصادرات على الاد خار المحلى ، اخذنا فى المرة الأولى انحدار الاد خار المحلى (s) على كل من الناتج القومى الاجمالى (y) ونسبة الصادرات الى الناتج (x/y) وفقا للمعادلة (٢٠) . ثم اخذنا فى مرة أخرى انحدار الاد خار (s) على كل من الدخل القومى الاجمالى بعد استبعاد الصادرات (y - x) والصادرات (x) وذلك وفقا للمعادلة التالية :

$$s = \hat{s}_0 + \hat{s}_1 (y - x) + \hat{s}_2 x \dots\dots\dots (22)$$

جدول (٨)
العلاقة بين الميول الحديدية والميول المتوسط الادخار
في بعض الدول العربية
(٧٠ - ١٩٨٠)

الميل المتوسط	الميل الحدي	البلد
٣٦٨ ر	٤٩ ر	الجزائر
٣٦٣ ر	٥٢٨ ر	الاردن
٠٧٣ ر	٠٠٥ ر	السودان
٣٢٣ ر	٧٩١ ر	العراق
١٥٥ ر	١٣٧ ر	المغرب
٢٤٤ ر	٣٥٢ ر	سوريا
٢٩٨ ر	٥٨٦ ر	ليبيا
٢١٩ ر	٣٨٩ ر	مصر

المصدر : جدولي (١١) و (٢٠) .

ويبدو واضحا أن الهدف من قياس الصادرات كسبة من الناتج القومي في المعادلتين (٢٠ و ٢١) أو من استبعادها من الناتج القومي في المعادلة (٢٢) هو التقليل بقدر الامكان من درجة الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة في دالة الادخار .
ويأتي ادخال الصادرات كمتغير مستقل في دالة الادخار معبرا في الواقع عن الارتباط القائم بالفعل في ظروف الدول العربية بين حصيلة الصادرات والادخار المحلي .

وينشأ هذا الارتباط عن الخصائص التي تتميز بها أغلب الاقتصاديات العربية وهـذـه الخصائص هي :

- أولاً : ارتفاع نسبة الصادرات الى الناتج القومي .
- ثانياً : ارتفاع نسبة الضرائب الجمركية الى الإيرادات العامة .
- ثالثاً : الارتفاع النسبي في الميلين الحديين للاادخار والاستيراد

ولم يحقق ادخال متغير الصادرات في دالة الادخار سواء في صورة المعادلة (٢٠) أو المعادلة (٢٢) أى نتائج أفضل بل أدى على العكس الى فقدان أغلب التقديرات لمعنويتها الاحصائية . ويتضح من مقارنة التقديرات المختلفة الواردة بالجداول (٣ - ٥ ، ٤ ، ٣ - م) أن الدالة الكينزية البسيطة تعطي أفضل النتائج وان الدالتين الاخريتين تميلان لتقدير الميل الحدى للاادخار عند مستوى منخفض . وعموماً يمكن أن نتخذ من الاشارة الموجبة لمعاملات الحدين (X/Y) ، $(Y-X)$ في حالة مصر والمغرب والسودان مؤشراً على أن زيادة الصادرات لها اثر مشجع على الادخار المحلى وعلى خضوع النمو الاقتصادي في هذه الدول لقيد التجارة . كما يمكن أن نتخذ من الاشارة السالبة لهذين الحدين في حالة الجزائر والعراق وسوريا وليبيا مؤشراً على أن الزيادة في الصادرات قد ادت في هذه الدول الى حدوث استرخاء في ادائها الادخارى (١) .

(١) انظر : ابراهيم العيسوى ، " مدى واقعية الآمال المعقودة على تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة ومساهمتها في التنمية في مصر " المؤتمر العلمى السنوى للاقتصاديين المصريين ، مارس ١٩٧١ ، ص ١٦ - ١٧ .
وانظر كذلك رمزى زكى " الابعاد الحقيقية لمشكلة تزايد المديونية الخارجية لمجموعة الدول النامية " بحث فى نفس المؤتمر ، ص ٥٢٦ .

(٣-٤) معاملات رأس المال :

تكشف المستويات المرتفعة لمعدلات الاستثمار الاجمالي التي حققتها أغلب الدول العربية المعنية بالدراسة والتي يشير اليها جدول (٩) عن ارتفاع القدرة الاستيعابية لهذه الدول خلال الفترة محل الدراسة . الا أن اثر الزيادة في معدل الاستثمار على معدل النمو كانت متفاوتة من بلد الى آخر ، تبعاً لاختلاف المعامل الحدى لرأس المال الى الناتج ، فمن المعلوم ان هذا المعامل يعكس العلاقة بين التراكم الرأسمالي والنمو الاقتصادى . وفي اطار هذه العلاقة ، فإنه يمكن زيادة معدل النمو الاقتصادى اما برفع معدل الاستثمار او خفض المعامل الحدى لرأس المال وعلى ذلك يكون اثر رفع معدل الاستثمار على معدل النمو أكثر وضوحاً لوبقى هذا المعامل ثابتاً . أما لو ارتفع هذا المعامل ، فان اثر الزيادة في معدل الاستثمار يكون محدوداً .

وقد أعطى قياس معامل رأس المال (k) كدالة في معدل النمو الاقتصادى النتائج الواردة بالجدول (٦-م) وهى النتائج التى حصلنا عليها بأخذ انحدار (I / Y) على مقلوب معدل النمو . ويتضح منها وجود اختلافات واضحة فى العلاقة بين الاستثمار والزيادة فى الناتج من بلد اخرى وذلك بسبب اختلاف الهيكل القطاعى للنمو من ناحية واختلاف معدل الطاقة العاطلة من بلد لآخر . ويظهر الشكل التالى وجود فروق ملحوظة بين الدول العربية فى القيمة المقدرة لمعامل رأس المال .

جدول (٩)
معدلات الاستثمار في بعض الدول العربية
(١٩٨٠ - ١٩٧٠)

%

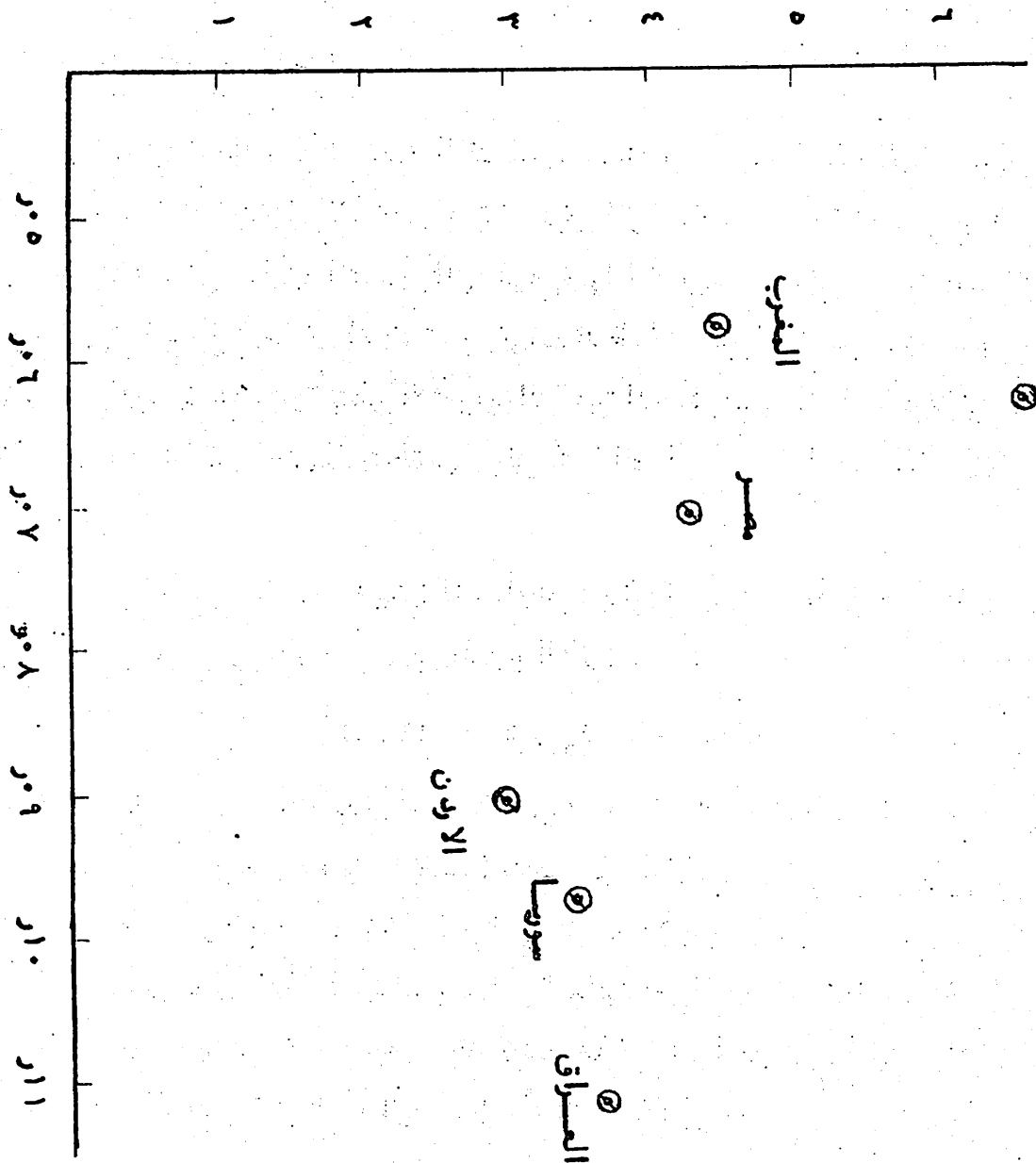
٤٢,٥١	الجزائر
١٦,٢٥	السودان
٤٢,٢١	الاردن
٢٤,٢٧	المغرب
٢٦,٧٨	العراق
٢٦,٧٦	سوريا
٢٣,٤١	ليبيا
٢٨,٢٢	مصر
٢٧,٩١	تونس

المصدر : البنك الدولي ، الجداول الدولية .

٤

الجزائر

شكل (١)



٥

(٣-٥) معدلات نمو الصادرات :

تشجع زيادة الصادرات على النمو الاقتصادي من خلال ما تتضمنه هذه الزيادة من آثار مباشرة وغير مباشرة . وتمثل الآثار المباشرة في توفير الواردات بنفقة حقيقية أقل ، وفي تحويل الاستثمار الى صناعات التصدير التي ترتفع فيها الانتاجية مما يرفع من فاعلية الاستثمار القومي كما تتمثل أيضا في الافادة من وفورات النطاق وفي ازكاء روح المنافسة بين المشروعات الوطنية والاجنبية وتشير الآثار غير المباشرة الى أثر زيادة الصادرات على تشجيع النمو في القطاعات الأخرى المرتبطة بها والى أثر ذلك على مستوى الدخل القومي والاستثمار القومي (١)

وقد قمنا بتقدير المعدلات التاريخية لنمو الصادرات في كل دولة بأخذ انحدار الصادرات (E) على الزمن (t) في الصورة التالية :

$$\ln (E) = \ln E_0 + t \ln (1+E)$$

حيث (E₀) هي الصادرات في سنة الأساس ، (E) معدل النمو السنوي المركب لنمو الصادرات . ويوضح جدول (٧-م) نتائج هذا القياس . ويظهر من الجدول ارتفاع معدل نمو الصادرات بشكل ملحوظ في كل من الأردن وتونس على عكس السودان وليبيا التي أخذت معدلا نمو صادراتهما قريبا سالبا تعبيريا عن تراجع الصادرات في هذين البلدين سنة بعد أخرى . وعموما فقد كانت معدلات نمو الصادرات أقل بوجه عام من معدلات نمو الناتج القومي في أغلب الدول باستثناء الأردن وتونس .

وقد أتصف عموما نمو الصادرات في الدول العربية المشار اليها بالصفات التالية :

أولا : بالتباطؤ في المدة الطويلة إذ أن معدل نمو الصادرات في أغلب الدول كان اعلى في الستينات عنه في السبعينات .

ثانياً : بعدم الاستقرار إذ أن معدل نمو الصادرات كان يرتفع بالنسبة لبعض الدول التي الضعف في بعض السنوات ، وقد يهبط إلى النصف في سنوات أخرى .

ثالثاً : بالانخفاض النسبي بالقياس إلى كل من معدل نمو الناتج القومي ومعدل نمو الواردات ^(١) . ويعزى انخفاض معدل نمو الصادرات العربية بوجه عام إلى عدة أسباب من بينها على سبيل المثال ، زيادة الاستيعاب المحلي وارتفاع الميل للاستهلاك ، انخفاض المرونة السعرية والدخلية على الصادرات العربية بحكم طبيعتها الأولية وانخفاض معدلات الاستثمار في القطاعات التصديرية والتي تزايد النزعة الحمائية من جانب البلاد المتقدمة .

رابعاً : تميز معدل نمو الصادرات بالتفاوت الشديد من بلد لآخر فعلى حين يبلغ هذا المعدل (- ٤٥) بالنسبة لبلد كليبيا فإنه يصل إلى (٢١) بالنسبة لبلد آخر كالاردن .

(١) أدى انخفاض معدل نمو الصادرات عن معدل نمو الناتج القومي الإجمالي والواردات إلى تراجع نسبة الصادرات إلى الناتج القومي وإلى تزايد نسبة الواردات ورأس المال الأجنبي إلى هذا الناتج . فبعد أن كانت نسبة الصادرات إلى الناتج القومي الإجمالي في الجزائر في عام (١٩٦٥) هي (٤٧) % انخفضت في عام (١٩٨٠) إلى (٢٦) % كما انخفضت بين هذين العامين أيضاً في السودان من (١٥) % إلى (١٢) % ، وفي المغرب من (١٨) % إلى (١٣) % وفي العراق من (٣٦) % إلى (٢٩) % وفي سوريا من (٣٦) % إلى (١٣) % وفي مصر من (٢٥) % إلى (١٩) % انظر :

٤ - استخدام النموذج في التنبؤ

يعتبر قياس معالم النموذج بمثابة الخطوة الأولى نحو استخدامه بصورة تطبيقية .
وتحدد اغراضنا من تطبيق النموذج على بعض الدول العربية فيما يلي :

١ - تقييم التجربة التاريخية للنمو الاقتصادي في بعض الدول العربية المعنية بالدراسة للتعرف على نوع المعوقات القائمة والمتعلقة بكل من الاستثمار الادخار الصادرات والواردات .

٢ - تحديد الشروط التي يمكن بمقتضاها تخفيض حجم الاقتراض الخارجى لهذه الدول في المستقبل .

وتبعا للنموذج يعتبر النمو الاقتصادي اكثر سلاسة كلما ضاقت الفجوتين ، أى كلما زادت السيول الادخارية ، وانخفضت المعاملات الرأسمالية ، وكلما انخفضت الميول الاستيرادية وزادت معدلات التصدير كذلك يعتبر التعرف على نوع الفجوة المسيطرة مفيدا للغاية فى مجال اختيار السياسات الملائمة للتعجيل بالنمو الاقتصادي فى المستقبل .
فكلما كان قيد المدخرات المحلية هو المتحكم فى النمو كلما كان تشجيع الادخار المحلى ورفع كفاءة الاستثمار من السياسات الانمائية الناجحة . أما اذا كان النمو مقيدا بالتجارة الخارجية ، فان تشجيع الصادرات ، وترشيد استخدام القروض الاجنبية هما من قبيل السياسات الانمائية الأكثر نجاحا فى ظل هذه الظروف . فالدولة التى تعاني من هيمنة فجوة التجارة لا تستطيع بسهولة تقييد الواردات لما يتضمنه ذلك من اضرار بالنمو . وانما تستطيع رفع معدلات الاستثمار فى قطاعي التصدير والاحلال محل الواردات .

ويقتضى تطبيق النموذج فى أغراض التنبؤ اتباع الخطوات التالية :

١ - نقوم بتقدير الاستثمارات الاجمالية المقدرة فى السنوات المقبلة من واقع المعادلات

$$(٧٤٧٤٦) \text{ وذلك بدلالة كل من } (r^*) , (K^*) , \text{ و } (Y_t^*) .$$

- ٢ - نجري تقديرا للمدخرات المحلية المقدرة في السنوات المقبلة من واقع المعادلة (١)
وذلك بدلالة (S_1^*) ، أو من واقع المعادلة (٢٠) بدلالة كل من (\bar{S}_1^*) ، (\bar{S}_2^*)
٣ - نقيس فجوة المدخرات في السنين المقبلة باعتبارها الفرق بين الاستثمارات
المخططة في أى سنة ، والمدخرات المخططة في نفس هذه السنة وذلك في الصورة
التالية :

$$(F_c)_t = (I_t^*) - (S_t^*) \dots\dots\dots (19)$$

وتعكس فجوة المدخرات تبعا لذلك الفرق بين معدل الاستثمار المرغوب فيه ،
ومعدل الادخار الممكن .

- ٤ - نحدد مستوى الواردات المخططة في كل سنة من السنوات المقبلة من واقع
المعادلة (١٠) أو (٢١) وذلك بدلالة كل من x ، w ، m_1^* .
٥ - نجري بدلالة (E) تقديرا لمستوى الصادرات المنتظر تحقيقها في السنوات
المقبلة .

- ٦ - نقد فجوة التجارة الخارجية باعتبارها الفرق بين الواردات المقدرة في سنة معينة
والصادرات في تلك السنة ، وذلك في الصورة التالية :

$$(F_c)_t = (M_t^*) - (X_t) \dots\dots\dots (20)$$

- ٧ - نقد حجم رأس المال الأجنبي اللازم توافره في السنوات المقبلة باعتباره مساويا
لقيمة (F_s) أو (F_t) أيهما أكبر ومصفة عامة تعطى الفجوة الأكبر مؤشرا
على حدود المديونية الخارجية التي يتعرض لها الاقتصاد القومي في غمار النمو
كنتيجة لضعف مقدرة الادخار الذاتية .

وسوف نقوم بالتنبؤ بالنسبة لكل دولة في ظل سيناريو هين بدلين :

السيناريو (P) ونفترض فيه أن الأوضاع التاريخية سوف تستمر كما هي ففى

المستقبل . بعبارة أخرى سوف نفترض عدم حدوث تغيير في معدلات النمو أو معالمات النموذج الأخرى .

السيناريو (ب) وهو البديل الأكثر تفاؤلا ، ونفترض فيه أن المستقبل سوف يشهد ارتفاعا اما في معدل نمو الصادرات أو الميل الحدى للاستيراد أو في الاثنين معا وذلك في الوقت الذي يشهد فيه أيضا انخفاضا في الميل الحدى للاستثمار ومعامل رأس المال أو في الاثنين معا .

ويتضمن السيناريو (ب) تبعا لذلك اداء ادخاريا واستثماريا أفضل . ولذا فمن المتوقع في ظل هذا السيناريو ، أن تبلغ الفجوتين ادنى مستوياتها المتوقعة . وسوف نعرض بإيجاز في الجزء المتبقى من هذا البحث لنتائج هذا التنبؤ بالنسبة كل بلد على حدة . وهي النتائج التي يلخصها الجدول (١٠) .

الجزائر :

تكشف نتائج التنبؤ وفقا للسيناريو (أ) عن أنه اذا لم يتحسن اداء الاقتصاد الجزائري في السنوات المقبلة بل ظل على مستواه في السبعينات لاحتاجت الجزائر في عام (٢٠٠٠) من رأس المال الاجنبي لثلاث عشر ضعف ذلك الحجم الذي كانت تحتاجه في سنة (١٩٨٠) .

وحتى لو زاد معدل نمو الصادرات الى ضعف ما كان عليه في السبعينات ، وظل كل شيء آخر على حاله ، لاحتاجت الجزائر في عام (٢٠٠٠) الى قدر من رأس المال الاجنبي يبلغ احدى عشر مرة ذلك القدر الذي كانت تحتاجه في عام (١٩٨٠) .

كما وجد أيضا انه اذا لم يتحسن اداء الاقتصاد الجزائري فان تحقيق التوازن الخارجى في عام (٢٠٠٠) سوف يقتضى أن يرتفع معدل نمو الصادرات الى ٨.٩٪ أى الى معدل يزيد بمقدار الثلث عن معدل نمو الناتج القومى .

جدول (١٠) التبرؤ بحج الفجوتن لمبض الدول المبرؤة
(١٩٨٠ - ٢٠٠٠)

الدولة	السنة	المنطقة	معدل نسبه الناتج القوسى الاجمالى		معدل نمو الصادرات	السهم المدمى للاستهلاك	الناتج القوسى الاجمالى	الاستثمار القوسى	الادخار	البروزات	الصادرات	رأس المال الاجمى	
			F	f								X	F
الجزائر	٢٠٠٠	ب	٠.٦٣	٠.٦٣	٠.١٧	٤٩٠	٧٧٠.٣٣٨	٣٠.١٩٤ر١	٣١١٣٠.٥	٢١٨٦١ر١	٢٢٧٦٠ر٤	٧٠٩ر١	١٩٨٠
	٢٠٠٠	ب	٠.٦٣	٠.٦٣	٠.١٧	٤٩٠	٦١١٤٤٢ر٧	١٠.٢٤٥ر٤	١٢٢٤٨٢ر٥	١٢٧٤٠.٥	٣١٨٩٢ر١	١٥٥١ر٥	٢٠٠٠
السودان	٢٠٠٠	ب	٠.٦٥	٠.٦٥	٠.٣٥	٤٩٠	٥٥٦ر٢	١٦.٢٨ر١	١٥٦ر٧	١٠.٥ر٦	٦٥٥ر٢	١٤٧ر٢	١٩٨٠
	٢٠٠٠	ب	٠.٦٥	٠.٦٥	٠.٣٥	٤٩٠	١١٦٢٢ر١	٥٧٢ر١	٢٢٦ر١	٢٢١ر٣٨	٦٥٥ر٢	٥٥١ر٣	٢٠٠٠
الايون	١٩٨٠	ب	٠.٩١	٠.٩١	٠.٢١	٥٢٨	٧١١ر٠	١٦.٠ر٣	٤٨٢ر٨	٧٨٦ر٧	٤٤٨ر٧	٣٣٧ر١	١٩٨٠
	٢٠٠٠	ب	٠.٩١	٠.٩١	٠.٢١	٥٢٨	٤٠٦ر٢	٩١٥ر٢	٢٠٤ر٣	٢٣٢ر٢	٥٦١ر٢	١١٣ر٣	٢٠٠٠
المراى	١٩٨٠	ب	١.١٢	١.١٢	٠.٤٩	٢٩١	٣١٥ر٨	١٠.٧١ر٧	٢٤٥ر٥	١٧٠.٦	٦٨٢ر١	١٠٢ر٤	١٩٨٠
	٢٠٠٠	ب	٠.٧٠	٠.٧٠	٠.٤٩	٢٩١	١٢٢١١ر١	٢٥١١ر٨	٦١٢١ر١	٦٠٩ر٧	١٧٧٥ر٤	٤٣٢ر٣	٢٠٠٠
السنب	١٩٨٠	ب	٠.٥٨	٠.٥٨	٠.١٨	٣٣٧	٣٣٨٩٤ر٢	٥٧٢ر١	٢٢١ر٥	١١٠.٢ر٥	٤٢٨١ر٢	٦٧٤ر٣	١٩٨٠
	٢٠٠٠	ب	٠.٥٨	٠.٥٨	٠.١٨	٣٣٧	١٠.٣٧١ر٢	١٧٤٦.٠ر٨	١٦٧١ر٥	١٧٣١٥ر٨	١٣٢٢.٠ر٨	٤٠٩ر٤	٢٠٠٠
سوطا	١٩٨٠	ب	٠.٩٨	٠.٩٨	٠.٣	٣٢٢	٢١١٧ر٣	٦٢٢ر١	٧٧٥ر٧	١٠٠.٣ر٤	٤١١ر٥	٥١١ر٠	١٩٨٠
	٢٠٠٠	ب	٠.٩٨	٠.٩٨	٠.٣	٣٢٢	٦٧١٨ر٥	١٥٤٤١ر٨	٧٣٦٥ر٧	٢١٢٢٤ر٥	٤١١ر٥	٢٢١٠.٦ر١	٢٠٠٠
مصر	١٩٨٠	ب	٠.٧١	٠.٧١	٠.٣٧	٣٨٩	٧١٩ر٤	١٦٨ر٣	٢٠٣ر٤	٢١٦ر٤	١٥٤ر٤	١١١ر٧	١٩٨٠
	٢٠٠٠	ب	٠.٧١	٠.٧١	٠.٣٧	٣٨٩	٢١٥٣ر١	٦٦٥ر٥	١١١٩ر٥	١١٣٧ر١	٦١٠.٤ر٨	٥٢٧ر٠	٢٠٠٠

كذلك وجد أن انخفاض الميل الحدى للاستيراد له اثر ملحوظ فى تقليل الاعتماد على رأس المال الاجنبى بالنسبة لهذا البلد فانخفاض الميل الحدى للاستيراد بمقدار (٢٠%) ، يوءدى الى تخفيض رأس المال الاجنبى المطلوب فى سنة (٢٠٠٠) الى النصف تقريبا . وقد وجد أن تحقيق التوازن الخارجى فى سنة ٢٠٠٠ يتطلب تخفيض الميل الحدى للاستيراد الى حوالى ربع مستواه الحالى .

ومع أن تخفيض الميل للاستيراد شأنه شأن رفع معدل نمو الصادرات ان يوءدى كلاهما الى تقليل الاعتماد على رأس المال الاجنبى ، الا انهما يوءديان الى ذلك بدرجات متفاوتة . فقد تبين أن تخفيض الميل الحدى للاستيراد بنسبة (٢٠%) يوءدى الى تخفيض فجوة التجارة بنسبة (٣٠%) بينما يوءدى مضاعفة معدل نمو الصادرات الى تخفيض هذه الفجوة بنسبة ١٥% فقط . وعلى ذلك يسهم تخفيض الميل للاستيراد فى علاج الاختلال الخارجى بأكثر مما يسهم رفع معدل نمو الصادرات فى تحقيق ذلك .

وحتى لو زاد على أحسن الفروض معدل نمو الصادرات الى الضعف وانخفض الميل الحدى للاستيراد بمقدار (٢٠%) فان رأس المال الاجنبى المطلوب فى عام (٢٠٠٠) سوف يتقلص بنسبة (٤٤%) عن المستوى المقدر له فى السيناريو ١ .

فإذا ما زاد معدل نمو الناتج القومى بـ (١%) وفقا لسيناريو آخر غير مذكور بالجداول (١٠) وظل كل شىء آخر على خاله ، لادى ذلك الى زيادة الواردات بمقدار الربع والى زيادة العجز الخارجى بنسبة الثلث . والى ارتفاع الاستثمارات المطلوبة الى مستوى قريب من مستوى الادخار الممكن .

كما أن انخفاض معامل رأس المال بنسبة (٢٠%) من شأنه أن يوءدى الى نقص الاستثمار الاجمالى بنفس هذه النسبة دون التأثير على فجوة التجارة التى تظل على حالها .

فى ضوء ذلك فمن السراج أن تظل فجوة التجارة هى المسيطرة على الاقتصاد
الجزائرى لسنوات طويلة مقبلة .

السودان :

بلغ معدل نمو الناتج القومى الاجمالى فى السودان فى السبعينات حوالى (٦٥ ٪) .
وقد تميز الاقتصاد السودانى فى خلال هذه الفترة بضعف شديد فى ميله للاذخار (١)
الى ذلك الحد الذى تجاوز فيه معدل نمو الاستهلاك القومى (٦٨ ٪) معدل نمو
الناتج القومى .

ويواجه السودان صعوبات بالغة فى التصدير ، ان أن معدل نمو الصادرات قد
اخذ قيمة سالبة غير معنوية تقدر بـ (- ١٤ ٪) . ويعنى هذا أن السودان غير قادر
على زيادة صادراته بأى نسبة سنة بعد أخرى .

وقد أعطى اسلوب الانحدار فى شأن معامل رأس المال نتائج غير معنوية
(جدول ٦ - م) ولهذا افتراضنا أن قيمة هذا المعامل تبلغ فى السودان (٤٥) وهى
قيمة افتراضية تبد و مقبولة بالنظر الى قيمة هذا المعامل فى الدول النامية الأخرى .

وتبدو أن فجوة المدخرات كانت هى المسيطرة على الاقتصاد السودانى فى العقد
الماضى فالمدخرات المحلية المقدرة فى عام (١٩٨٠) لم تكن تتجاوز عشر الاستثمارات
المطلوب تنفيذها . بينما مولت الصادرات على ركودها (٦٠ ٪) من الواردات .

فانما ما بقيت معدلات الاداء الاقتصادى على ماهى عليه ، فان فجوة المدخرات
سوف تتسع بشكل ملفت للنظر فى المستقبل . فمن المقدرفى سنة (٢٠٠٠) اذا لم
يرتفع الميل الحدى للاذخار أو ينخفض معامل رأس المال أن تتخفف نسبة تمويل الاذخار

(١) جاءت التقديرات الخاصة بالميل الحدى للاذخار فى السودان غير معنوية بالنسبة
لجميع الدول المقيسة انظر الجداول (٣ ، ٤ ، ٥ - م) .

المحلى للاستثمار المحلى من (١٥%) فى عام (١٩٨٠) الى (٤%) فى عام (٢٠٠٠).
وأن يرتفع حجم الاقتراض الخارجى فى سنة (٢٠٠٠) الى (٥٥١٣) مليون جنيه ليصبح
تمويل الاستثمار معتمد كليا على رأس المال الاجنبى ، اذ سوف تبلغ نسبة رأس المال
الاجنبى الى الاستثمار المحلى فى عام (٢٠٠٠) حوالى ٩٩% .

اما اذا ارتفع الميل الحدى للاذخار من (٠٠٥ ر) الى (١٥٠ ر) وقيمت
الاشياء الأخرى على حالها فسوف يؤدى ذلك الى تضاعف المدخرات المحلية فيما يمين
عامى (١٩٨٠) ، (٢٠٠٠) حوالى ١٣ مرة والى تساوى فجوة المدخرات مع فجوة
التجارة عند مستوى ٢٦٦٠ مليون جنيه سودانى ، ويكشف ذلك بصفة عامة عن مدى حاجة
السودان الماسة لتشجيع مدخراته المحلية وعن أن تخفيض الواردات هو سياسة غير مجدية
فى السودان لتقليل الاعتماد على العالم الخارجى اللهم الا اذا تجاوز الميل الحدى
للاستيراد ضعف مستواه الحالى ، وقيمت الاشياء الأخرى على حالها .

يتعين من ثم على السياسة الاقتصادية فى السودان أن تستهدف بالدرجة
الأولى تشجيع الادخار المحلى ورفع فاعلية الاستثمار . وذلك لأن السياسات الأخرى
كتشجيع الصادرات أو تقليل الواردات لن يسفر عن تقليل الاعتماد على العالم الخارجى
الا اذا ما اقترنت هذه السياسات بارتفاع فى الميل للاذخار .

ومع أن انخفاض معامل رأس المال يمكن أن يؤدى - اذا لم يرتفع معدل نمو الناتج
القومى الاجمالى - الى تخفيض الاستثمار المطلوب دون تخفيض المدخرات والى تقليل
الاعتماد على العالم الخارجى ، الا انه ليس من المتوقع حتى عام (٢٠٠٠) أن ينخفض
معامل رأس المال عن القيمة المفترضة له وهى (٤ر٥) لأن السودان لم تستوف بعد
العديد من الهياكل الرأسمالية التى ينطوى القيام بها على رفع قيمة هذا المعامل .

اما اذا اقترنت النمو الاقتصادى فى السنوات المقبلة بارتفاع حاد فى الميل الحدى
للاستيراد ، فان ذلك قد يكون كفيلا بانتقال السودان من مرحلة النمو المقيسد بالمدخرات

المحلية الى حالة النمو المقيّد بالواردات فلو زاد الميل الحدى للاستيراد السى الضعف أى من (١٥٧ ر) الى (٣١٤ ر) ومقيت الأشياء الأخرى على حالها ، لزدات فجوة التجارة عن فجوة المدخرات المحلية (سهاريو آخر غير مذكور بالجـدول) وعلى ذلك فان تقليل الاعتماد على القروض الأجنبية يتطلب فى السودان تلبية الشروط التالية :

١ - رفع الميل الحدى للادخار الى أقصى درجة ممكنة .

٢ - تخفيض معامل رأس المال .

٣ - الابقاء على الميل الحدى للاستيراد عند ادنى حد ممكن .

كما لوحظ أنه مالم يرتفع معدل الادخار و / أو ينخفض معامل رأس المال ، فان زيادة الدخل القومى فى السودان بمقدار ١% فى سنة ٢٠٠٠ سوف تتطلب فى نفس هذا العام زيادة القروض الأجنبية التى تحصل عليها سنويا عام (٢٠٠٠) بمقدار (٤٠%) من حجم الاقتراض السنوى فى عام (١٩٨٠) .

الاردن :

بلغ معدل نمو الناتج القومى الاجالى فى الاردن (٩١%) خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٠) وقد انفرد الاردن بتحقيق أعلى معدل لنمو الصادرات فقد بلغ معدل نمو الصادرات الاردنية خلال الفترة المشار إليها (٢١%) اما عن معدل نمو الواردات الاردنية فقد بلغ خلال نفس الفترة (١٥,٩٥١%) وقد قدر معامل رأس المال من واقع نتائج الانحدار بـ (٢٤٧٥) . ويتصف هذا المعامل بالانخفاض النسبى اذا ما قورن بنظيره فى الدول العربية الأخرى .

وقد كان من جراء انخفاض معامل رأس المال (٢٤٧٥) وارتفاع الميل الحدى للادخار (٥٢٨ ر) ان حقق الاقتصاد الاردنى خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٠) فائضا فى المدخرات المحلية ، وعجزا فى الحساب الجارى . فالاقتصاد الاردنى كان

يعيش في العقد الماضي نموًا مقيدًا بالتجارة الخارجية وليس بالمدخرات المحلية . ولما كان الحفاظ في المستقبل على المعدل التاريخي المرتفع لنمو الصادرات الأردنية هو أمر صعب في ظروف الكساد العالمي في الثمانينات ، فقد افترضنا أن معدل نمو الصادرات سيكون معادلًا لمعدل نمو الناتج القومي في المستقبل .

ولما كانت القيمة المقدرة للميل الحدي للاستيراد هي قيمة مرتفعة بشكل ملحوظ إذ تتجاوز الواحد الصحيح (١٣٩٣ر١) - فقد افترضنا عند إجراء التنبؤ أن الميل الحدي للاستيراد سيميل للانخفاض في غمار النمو الاقتصادي حتى يصل في عام ٢٠٠٠ إلى (٦) وعلى أساس هذه الافتراضات قمنا بحساب الفجوتين في عام ٢٠٠٠ ووجدنا أن الاقتصاد الأردني يمكن أن يستغني عن القروض الأجنبية - إذا ما استطاع أن يخفض من ميله الحدي للاستيراد بمقدار النصف في الوقت الذي يحافظ فيه على التساوي بين معدل نمو الصادرات ومعدل نمو الناتج القومي .

العراق :

بلغ معدل نمو الناتج القومي الاجمالي الحقيقي خلال العقد الماضي (١١٢ر١٪) . ويعتبر هذا المعدل من أعلى المعدلات في العالم العربي . وعلى حين لم يتجاوز معدل نمو الصادرات (٤٩ر١٪) بلغ معدل نمو الواردات (٢٣ر٣٪) خلال نفس الفترة وقد قدر معامل رأس المال بـ (٣٢ر٣٠) . ومقتضى هذه المعاملات والمعدلات التاريخية اتصف النمو الاقتصادي في العراق في العقد الماضي ، بخضوعه لفجوة التجارة .

وحتى لا تتأثر نتائج التنبؤ بفترة الرواج النفطى في السبعينات وهي الفترة التي قيست فيها المعلمات فقد افترضنا أن معدل نمو الناتج القومي سوف ينخفض إلى (٧٪) وأن الميل الحدي للإدخار سوف ينخفض إلى (٥ر) . وتكشف نتائج التنبؤ بالنسبة لسنة ٢٠٠٠ عن أن انخفاض معدل نمو الناتج القومي إذا ما اقتصر

بارتفاع الميل الحدى للاستيراد وانخفاض معدل نمو الصادرات يتسببان في المدة الطويلة في خضوع النمو الاقتصادي العراقي لقيد التسفد الاجنبي .

وتكشف نتائج التنبؤ على أنه بمقدور الاقتصاد العراقي أن يحقق فائضا فسي المدخرات المحلية ويرجع ذلك اساسا لانخفاض معامل رأس المال من ناحية ولا ارتفاع الميل للادخار من ناحية أخرى .

المغرب :

نمى الاقتصاد المغربي في العقد الماضي ب (٥٨ %) سنويا ، كما زادت صادراته بنسبة (١٥ %) . وبلغ معدل نمو واردات هذا الاقتصاد خلال نفس الفترة (٧٨ %) . أما معامل رأس المال فقد قدر ب (٢٩٣) .

وقد تميز النمو الاقتصادي المغربي خلال العقد الماضي بخضوعه لفجوة التجارة . إذ أن الادخار المحلي الممكن كان يفوق الاستثمار المطلوب بينما كانت الصادرات أقل من الواردات .

وقد وجد أنه وعلى أحسن الفروض لونجحت السياسة الاقتصادية في تخفيض الميل الحدى للاستيراد الى (١٥) بدلا من (٢٩٦) ، وزادت الصادرات بنفس معدل نمو الناتج القومي . فان حاجة الاقتصاد المغربي لرأس المال الأجنبي يمكن أن تتخفف تدريجيا .

سوريا :

يبلغ معدل نمو الناتج القومي الاجمالي في سوريا خلال السبعينات (٩٨ %) . وقد زادت الواردات خلال تلك الفترة بمعدل (١٥٢ %) أما الصادرات فقد تقلبت من سنة لأخرى دون أن تسفر عن اتجاه واضح للزيادة . وقد قدر معدل نمو الصادرات على أنه مساوي للصفر خلال هذه الفترة ، بينما قدر الميل الحدى للادخار بالنسبة

للدخل على أنه مساوي (٣٢٢ ر) والميل الحدى للاستيراد (٤١٧ ر) أما معامل رأس المال فقد بلغ (٢٣١٩ ر) .

وقد وجد أن أى رفع لمعدل نمو الصادرات السورية هو خطوة للامام فى سبيل تقليل الاعتماد على القروض الأجنبية . فزيادة مقدارها (١ %) فى الصادرات يمكن أن يترتب عليها فى سنة (٢٠٠٠) تقليل الاعتماد على القروض الأجنبية بنسبة (١٥ %) بالنسبة لسنة (١٩٨٠) كأساس .

وإذا ما استمر الاداء الاقتصادى على ما هو عليه ، فإن سوريا فى سنة (٢٠٠٠) ستكون فى حاجة لأن تقترض (٢٢١٠٦٩) مليون ليرة وهو ما يبلغ حوالى اربع اضعاف حجم الاقتراض السنوى الذى كان مقدرا لها عام (١٩٨٠) .

وقد وجد أنه إذا ما ارتفع معدل نمو الصادرات الى (٣ %) فى الوقت الذى انخفض فيه الميل الحدى للاستيراد الى (٣١٣ ر) فإن حجم الاقتراض السنوى فى عام (٢٠٠٠) سيكون أقل بمقدار (٤٧ %) عما هو مقدروفا للسيناريو (١) .

مصر :

حقق الاقتصاد المصرى فى العقد الماضى نموا اقتصاديا بلغ معدله السنوى (٧١ %) وقد اقترب معدل نمو الصادرات من معدل نمو الناتج القومى . أما معدل نمو الواردات فقد بلغ خلال نفس الفترة (٩٣ %) . وقد قدر الميل الحدى للادخار (٣٧٩ ر) والميل الحدى للاستيراد (٣٧ ر) . كما قدر معامل رأس المال (٢٩٧٣ ر)^(١) .

وقد تميز النمو الاقتصادى المصرى خلال هذه الفترة بخضوعه لفجوة التجارة . وقد قدرت حاجة الاقتصاد المصرى لرأس المال الأجنبى فى عام ٢٠٠٠ على أساس استمرار معدلات النمو التاريخية بحوالى (٥٢٧٠) مليون جنيه مصرى وهو مقدار يبلغ

(١) قد ربح بعض الاقتصاديون أنه على مدى ٢٥ عاما تغطى الفترة من (١٩٥٠ - ١٩٧٥) كان المعامل المتوسط لرأس المال هو (٤٢ ر) فإذا ما ادركنا أن القيمة المقدرة لهذا المعامل بالمتن تغطى الفترة من (٧٠ - ١٩٨٠) لكان فى ذلك مؤشرا

حوالى ٥ أضعاف حجم رأس المال المقدر للاقتصاد المصرى عام (١٩٨٠) .^(١)

وقد تبين أنه اذا ما استطاعت السياسة الاقتصادية تخفيض الميل الحدى للاستيراد بمقدار ٢٠% ليصبح (٢٩٦ ر) بدلا من (٣٢٧ ر) فان ذلك سوف يسفر فى عام (٢٠٠٠) عن انخفاض محسوس فى درجة الاعتماد على القروض الأجنبية . اذ يوءى ذلك الى تخفيض مقدار رأس المال الاجنبى المطلوب بمقدار (٤٤%) وهى نسبة فائقة .
تحمل على تأكيد أهمية العمل من خلال سياسات ترشيد الواردات أو تشجيع الاحلال محل الواردات على تخفيض الميل الحدى للاستيراد فى الاقتصاد المصرى فى السنوات القادمة .

= على اتجاه قيمة هذا المعامل نحو الانخفاض تدريجيا فى مصر انظر :

محمد محمود الامام : " دور رأس المال الأجنبي فى التنمية طويلة الأجل " بحث مقدم للمؤتمر العلمى السنوى للاقتصاديين المصريين ، حول التنمية والعلاقات الاقتصادية الدولية ، القاهرة ، مارس ١٩٧٦ ، ص ٢٠٣ .

(١) توصل يعرض الاقتصاديين المصريين الى أن النمو الاقتصادى فى مصر خلال الفترة من ١٩٦٧ - ١٩٧٥ اكان محكوما بفجوة المدخرات وليس بفجوة التجارة . ولا تتعارض هذه النتيجة بالضرورة مع النتيجة الواردة بالمتن ان الدراسة الحالية تغطى الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٨٠ انظر :

جودة عبد الخالق ، " نمط التنمية والاعتماد المتزايد على الخارج ، دراسة التجربة المصرية خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٤ " ، بحث مقدم الى المؤتمر العلمى السنوى للاقتصاديين المصريين ، حول التنمية والعلاقات الاقتصادية الدولية ، القاهرة ، مارس ١٩٧٦ ، ص ٦٠٥ - ٦٠٦ .

خاتمة

يرتبط معدل الاقتراض الخارجى فى ظروف أغلب الدول العربية ارتباطا عكسيا بكل من معدل نمو الصادرات والميل الحدى للاستيراد . فالنمو الاقتصادى بحكم خضوعه لفجوة الصادرات فى هذه الدول (فيما عدا السودان) يستجيب بدرجة أكبر للتغيرات فى هذين المعدلين وبدرجة أقل للتغيرات فى معالم رأس المال والميل الحدى للاذخار . غير أنه لما كان معدل نمو الصادرات والميل الحدى للاستيراد هما من قبيبييل المعلمات الهيكلية فان مستقبل رأس المال الأجنبى سوف يتوقف بعبارة أخرى على مدى قدرة النظم الاقتصادية العربية على أن تتغير هيكلها فى اتجاه تنويع الصادرات والاحلال محل الواردات . فهذا التغير الهيكلى متى تحقق من خلال التنمية الاقتصادية كان اسلوما ناجحا فى تعزيز الاستقلال الاقتصادى والسياسى للدول العربية .

* ٥٦% دى سىتسى دى سىتسى

١٠٠% دى سىتسى دى سىتسى

١٠٠% دى سىتسى دى سىتسى

$$In(1+r) = In(1+r) + In(1+r) = In(1+r)$$

١٠٠% دى سىتسى دى سىتسى

مىسىرى	مىسىرى	مىسىرى	مىسىرى	مىسىرى	مىسىرى	مىسىرى
مىسىرى	مىسىرى	مىسىرى	مىسىرى	مىسىرى	مىسىرى	مىسىرى
٧١١٦٧	(١٥١٦١١) ٦٦.٠*	١٦٨	١١٢٦	١٢١٦٣١١	٦١٥٦	
١٥١٦٧	(٦١٦١٦) ١١.٠*	١٦٨	١١٢٦	١٢١٦٣١١	٦١٥٦	
١٦١٦٧	(٦١٦١٦) ٣٦.٠*	١٦٨	١١٢٦	١٢١٦٣١١	٦١٥٦	
١٦١٦٧	(١٨٣٦٢١) ١١.٠*	١٦٨	١١٢٦	١٢١٦٣١١	٦١٥٦	
٣٠٧٦٦	(١٥١٦١١) ١٥.٠*	١٦٨	١١٢٦	١٢١٦٣١١	٦١٥٦	
٠٧٧٦٦	(٢٥٣٦٠١) ١٠.٠*	١٦٨	١١٢٦	١٢١٦٣١١	٦١٥٦	
١٦١٦٧	(٦٦٦٦٢) ١١.٠*	١٦٨	١١٢٦	١٢١٦٣١١	٦١٥٦	
٦١٥٦٦	(١١٦٦١) ٧٧.٠*	١٦٨	١١٢٦	١٢١٦٣١١	٦١٥٦	
١٠٥٦٠	(١٥١٦١١) ٦٦.٠*	١٦٨	١١٢٦	١٢١٦٣١١	٦١٥٦	
	In (r)	In(1+r)	%	R ²	F	D.W

(١) دى سىتسى دى سىتسى

مىسىرى

مىسىرى

جدول (٢ - م)
المرونة الداخلية للطلب على الواردات في بعض الدول العربية (١)
(١٩٧٠ - ١٩٨٠)

البلد	In A	B	R ²	F	D.W.
الأردن	٣٦٨١ -	* ١٥٨٧ (١٣٩٢٤)	٩٦٠	١٩٣٨٩٧	١٣٣٤
السودان	٠٩٠	* ٧٩٦ (٥٥١٠)	٧٧١	٣٠٣٦٥	١٦٨٤
العراق	٥٥٠٤ -	* ١٥٩٩ (٥٩٥٤)	٨١٥	٣٥٤٥٣	١٣٥
المغرب	٥٤٣٨ -	* ١٣٨٥ (٧٣١١)	٨٥٥	٥٣٤٦٣	٩٠٩
تونس	٥٤٣٤ -	* ١٥٩٦ (٢٤١٧٩)	٩٨٣	٥٨٤٦٢٦	١٢٨٩
سوريا	٦٣٥٧ -	* ١٥٢١ (١٢٦٠٣)	٩٤٣	١٥١٤٤٦	١٦٥٦
ليبيا	١٢٥٢ -	١٠١٦ (١١١١)	١٠٩	١٢٣٥	٣١٢
مصر	٢٦٩٧ -	* ١١٨١ (٦٦٢٠)	٨٢٩	٤٣٨٣٧	٨٥٨

(١) حسب المرونة بطريقة المربعات الصغرى العادية ، من واقع البيانات المنشورة عن البنك
الدولسي ، وذلك بأخذ انحدار الواردات (M) على الناتج القومي الاجمالي (Y)
وفقا للدالة اللوغارتمية التالية :

$$\ln(M) = \ln(A) + B \ln(Y)$$

حيث (E) هي معامل المرونة ، ويعرف على انه ($\Delta M / \Delta Y \cdot Y / M$)

* معنوي عند مستوى ٩٥ %

جدول (٣-م)
الميل الحدى الادخار فى بعض الدول العربية (١)
(١٩٧٠ - ١٩٨٠)

البلد	a	b	R ²	F	D.W
الجزائر	٥٦١٥ر١٦٣-	*ر٤٩ (١٠ر٧٦٤)	ر٩٢٧	١١٥ر٨٧٢	١ر٢٦٨
الاردن	١٠٦ر٩٥٧-	*ر٥٢٨ (٥ر٤٥٤)	ر٧٨٨	٢٩ر٧٥٤	١ر٥٢٨
السودان	١٢٨ر٨٨٣	ر٠٠٥ (٣ر٢٥)	ر٠١١	ر١٠٥	١ر٩٥٢
العراق	١٦ر٠١٨	*ر٧٩١ (٥ر٤٨٧)	ر٧٩٠	٣٠ر١٠٩	ر٩٣٠
المغرب	٢٦٤ر٨ر٨٠٧	*ر١٣٧ (٢ر٤٧٥)	ر٤٠٥	٦ر١٢٦	١ر٢١٣
سوريا	١٦٢ر٨ر٠٦٥-	*ر٣٢٢ (٧ر٠٧)	ر٨٤٧	٤٩ر٩٩٥	ر٨٤٣
ليبيا	٧٢٠ر٨٩١-	*ر٥٨٦ (٤ر٦٥٦)	ر٦٨٤	٢١ر٦٧٨	٢ر٣٧٤
مصر	١٠٧٥ر٢٤ -	*ر٣٨٩ (٦ر٦٣٩)	ر٨٣٠	٤٤ر٠٧٨	ر٦٩١

(١) حسبت الميول الحدية للاذخار بطريقة المربعات الصغرى العادية ، بأخذ انحدار الادخار الاجمالي (S) على الناتج القومى الاجمالي (Y) فى الدالة الخطية التالية :

$$S = a + b (Y)$$

حيث b على الميل الحدى للاذخار ، ويعرف بأنه (S/٥Y) .

* معنوى عند مستوى ٠.٩٥ %

جدول (٤-م)

معاملات انحدار الادخار على الناتج القومي ونسبة
الصادرات الى الناتج في بعض الدول العربية (١)
(١٩٧٠ - ١٩٨٠)

D.W	F	R ²	X/Y	γ	الحد الثابت	البلد
١ر٠٥	٤٣ر٢٤٧	٩ر٢٥	٢٤٧٠٠ر١٨ - (١ر٤٧)	*٣٨ (٤ر٤٨٢)	٩٩٣٨ر٢٦٢	الجزائر
١ر٥٣	١٤ر١٨٨	٨ر٠٢	٢٠١ر٧٨٩ (٧٠٤ ر)	٣٣ (١ر١٠٤)	١٠٢ر١٥٣-	الاردن
١ر٨٤	٩ر٩٣	١ر٩٩	٩٠٩ر٧٠٣ (١ر٣٦٨)	٠ر٤١ (١ر٣٤٨)	١٦٠ر٢٣٦-	السودان
١ر٣٧	١٤ر٦٠٦	٨ر٠٦	٣٩٦٣ر٠٢١ - (١ر١٧٣)	٥ر٣٩ (١ر٩٠٨)	١٦٠٩ر٩٣٦	العراق
١ر٢٦	٢ر٨٢	٤ر١٣	٦٩٩٩ر٦١٦ (٣٤٠ ر)	١ر٦٨ (١ر٥٧٢)	٧٧١ر٠٧٢	المغرب
١ر١٧	٤٤ر٧٤٥	٨ر٦	١٧٣٠ر٤٥٨٦ - (٨٧٢)	١ر٠٢ (٤٠٣ ر)	٦٦٤٩ر٠٨٥	سوريا
٢ر٦	١٠ر٨٤٣	٧ر٠٦	٤٦٧ر٤٧٧ - (٨٢٨)	*٥٤٦ (٤ر٠٠٥)	٢٦٧ر٦٣٧-	ليبيا
٩ر٧	٣٢ر٩٨٣	٨ر٩١	٧٤٦٥ر٠٧٧ (١ر٠٣١)	*٣٧٢ (٧ر٥٨٧)	٢٤٥٤ر٩١٣-	مصر

(١) قدرت معاملات الانحدار ، بطريقة المربعات الصغرى العادية ، وذلك بأخذ انحدار
الادخار (S) على كل من الناتج القومي (γ) ونسبة الصادرات الى الناتج (E/Y)
وفقا للدالة الخطية التالية :

$$S = a + b(\gamma) + c (X/Y)$$

* معنوي عند ٩٥%

جدول (٥ - م)
معاملات انحدار الادخار على الصادرات ، والناتج
القومي في بعض الدول العربية (١)
(١٩٧٠ - ١٩٨٠)

D.W.	F	R ²	(Y-X)	X	الحد الثابت	البلد
١٫٨٤	٤٩٫٣٤٧	٩٢٥	*٥٣٩ (٨٤١٠)	٣٤ (١٫١٣١)	٣٨٢١٫٤٩٣-	الجزائر
١٫٦٥	١٧٫٨٠٢	٨٣٥	٢٤٠- (٤٣٩-)	*٦٩٤ (٤٫٦٩٩)	٥٣٫٦٤٥	الاردن
١٫٨٣	١٫٦٨٦	٢٩٦	٠٫١١ (٧٦٨)	٣٤١ (١٫٨٢١)	٩٥٫٦٤٢-	السودان
٠٫٨٦	١١٫٦٨٣	٧٦٩	٨٨٥ (١٫٩١٦)	٣٩٣ (١٫٤٨)	٢٥٫٧٥٥	العراق
١٫٣	٣٫٠٦٥	٤٣٣	١١٤ (١٫٦٩٥)	٦٥٣ (٨٠٦)	١١١٤٫٤٦٥	المغرب
١٫٧٩	٧٦٫٥٢٦	٩٤٤	٤٨٣ (٤٦٦)	٠٫٨٧ (٦٢٧)	١٣٢٫٨٢٦-	تونس
١٫٩٦	٥٠٫٩٣١	٩٢٧	*٣١٩ (٩٥٦٤)	*٢٤٨١ (٣٣٩٧)	١٠٤٩٣٫٢٣٤-	سوريا
٢٫٦٣	١١٫٠٩٩	٧١١	*٦٠٩ (٤٧١٠)	*٥٠٣ (٣٢٥٨)	٥١٨٫٣٢٤-	ليبيا
١٫١١	٣٥٫٤٦٧	٨٩٨	١١٨ (٠٫٦٦٣)	١٥١٧ (١٫٧٦٣)	١١٠٢٫١٢٥-	مصر

(١) قدرت معاملات الانحدار بطريقة المربعات الصغرى العادية ، بأخذ انحدار الادخار (S)
على كل من الصادرات (E) والناتج القومي مطروحا منه الصادرات (Y-E) وفقا للذات الخطية
التالية

$$S = a + b X + c (Y-X)$$

* معنوي عند مستوى ٩٥%

جدول (٦ - م)
معاملات الانحدار الخاصة بالاحتياجات الرأسالية

البلد	القيمة المتوسط (k)	القيمة المتوسط (1/r)	(k ^٢) الحد الثابت	(Z)	R ²	E	D.W
الجزائر	٦٦٠	١٧٠٢	١١٩٢	*٣١٧ (٨٨٩١)	٩٠٤	٧٥٥٣٢	١٣٣٨
السودان	١٢٧٢	١٠٦٥٥	٠٨٩	٠٣٥ (٠٦٥٥)	٠٥١	٠٤٣	٢٣١٥
الاردن	٣٠٠٦	١٣٧٤٥	٠٣٩٩	*١٨٩ (١١٦٨١)	٩٤٤	٣٦٤٥	٢٢٦٨
المغرب	٤٤٨٨	٢٢٩٧٩	١٦٨٣	*٢٦٨ (٧٠٣٤)	٨٦٠	٤٩٤٧٢	١٠٦٣
العراق	٣٧٦٩	١٤٣٤٦	١٣٣٦	*١٦٩ (٥٥٤)	٨١٤	٣٠٦٨٩	١٦٢٢
سوريا	٣٤٦٥	١٣٩٢	٣٦٤٦	١٣ (١٩١٩)	٢٤٦	٢٦٢٣	١١٨٩
ليبيا	١٤١٩	٨٣٦٦	١٨٦٨	٠٥٣ (٦٣١)	٠٣٨	٠٣٩٨	٣٠٩٣
مصر	٤٣٢٨	٢٤٨٣٠	١١٩٩	*١٢٦ (٦٨١٣)	٨٥٣	٤٦٤١٩	١٧٧٧
تونس	٢٣١٠٣	١٠٧٢٩	٣٤٩٣٦	١٠٢ (٣٥٢)	٠١٣	١٢٤	٢٢٥٦

القيمة الواقعة بين الأقواس تشير الى القيمة ت
والنجمة تشير الى أن التقدير معنوي عند مستوى ٩٥ %

جدول (٧-م)
معدل نمو الصادرات في بعض الدول العربية (١)
(١٩٧٠ - ١٩٨٠)

البلد	$\ln x_0$	$\ln(1+r)$	%	R^2	F	D.W.
الجزائر	٩ر٨٤٦	٠١٧ (١ر٧٥٢)	١٧	٥٠٤	٣ر٠٧٢	٢ر٥٢١
الاردن	٣ر٩٧٤	* ١٩١ (١٥ر١٣٨)	٢١ر٠٤	٩٦٦	٢٢٩ر١٦٥	٢ر٠٥٦
السودان	٦ر٤٨٥	٠١٥- (١ر٢٦٢-)	١٤-	١٥٠	١ر٥٩٤	١ر٩٥٣
العراق	٥ر٩٩٨	* ٠٤٨ (٤ر٠٢٢)	٤٩	٦٦٩	١٦ر١٧٨	٢ر٠٧٣
المغرب	٨ر١٦٤	* ٠١٨ (٢ر٢٩٠)	١٨	٣٦٨	٥ر٢٤٥	١ر٣٦٢
تونس	٥ر١٣٤	* ٠٩١ (٦ر٩٤٩)	٩ر٥	٨٢٨	٤٨ر٢٩٠	١ر٣٢١
سوريا	٨ر٣٢٣	صفر	صفر	صفر	صفر	١ر٤١٤
ليبيا	٨ر٢٢٩	* ٠٤٧- (٢ر٥١٩-)	٤ر٥-	٣٨٨	٦ر٣٤٧	١ر٠٥٦
مصر	٦ر٥٨٦	* ٠٦٩ (٧ر٩٨٨)	٧ر١	٨٧٦	٦٣ر٨١٧	٠ر٩٨١

(١) حسبت معدلات النمو بطريقة المربعات الصغرى ، بأخذ انحدار الصادرات (x) على

الزمن (t) في الدالة الاسمية التالية

$$\ln x = \ln x_0 + t \ln (1+r)$$

حيث (x_0) هي الصادرات في سنة الاساس ، و (r) معدل النمو السنوي المثوى المركب .

* معنوى عند ٠.٩٥%

جدول (٨-م)
معدلات الزيادة السنوية في الاستهلاك القومي في بعض الدول العربية
(١٩٧٠ - ١٩٨٠)

البلد	In (C ₀)	In (1+r)	r%	R2	F	D.W
الجزائر	٩٨٦٤	* ٠٩٠ (٣٩٤٩٤)	٩٤١	٩٩٤	١٥٥٩٨٢٤	٢٤٤٤٧
الأردن	٥٧٢٤	* ٠٦٣ (٨١٩٤)	٦٥	٨٩٣	٦٧١٥٤	١٣٩٣
السودان	٧٨٠٦	* ٠٦٦ (٥٩٩٦)	٦٨٢	٨٩٤	٣٥٩٥٢	١٠٢٨
العراق	٦٥٠٧	* ١١٩ (١١٣٠٧)	١٢٦٣	٩٤١	١٢٧٨٦٠	٢٤٢٧
المغرب	٩٦٣٩	* ٠٥٩ (٢١١٥١)	٦٠٧	٩٨٠	٤٤٧٣٨٨	٩٩٥
تونس	٦٤٩٦	* ٠٨٠ (٣٦٥٥٧)	٨٣٢	٩٩٢	١٣٣٦٤٧٣	١٧٩٣
سوريا	٨٨٣٦	* ١٢٢ (١٤١٤٦)	١٢٩	٩٥٦	٢٠٠١٣٦	٩٥١
ليبيا	٦١٤٠	* ٢٠٦ (٦٤١٧)	٢٢٨٧	٨٠٤	٤١١٨٤	٩٧٢
مصر	٨١٩٥	* ٠٥٨ (٨٦٤٩)	٥٩٧	٨٩٢	٧٤٨٢٠	٦٩٠

حسبت معدلات الزيادة السنوية ، بطريقة المربعات الصغرى العادية ، بأخذ انحدار الاستهلاك القومي (C) على الزمن (t) في الدالة اللوغارتمية التالية :

$$\ln (C) = \ln (C_0) + t \ln (1+r)$$

حيث (r) المعدل المثوى المركب للزيادة السنوية في الاستهلاك القومي ، ونحصل على هذا المعدل من طرح المقابل اللوغارتمى لمعامل $\ln (1+r)$ من الواحد الصحيح .

* معنوى عند مستوى ٠.٩٥ %

جدول (٩ - م)
معدل نمو الواردات في بعض الدول العربية (١)
(١٩٧٠ - ١٩٨٠)

البلد	In (M ₀)	In(1+r)	r%	R ²	F	D.W
الجزائر	٧٤٥٦	*ر١١٣ (٤٢١٣)	١١,٩٦	٧٨٧	١٥,٤٤٧	١,٨٨١
الاردن	٥٠٤٧	*ر١٤٨ (١٨,٩٢٠)	١٥,٩٥١	٩٧٨	٣٥٧,٩٩١	١,٢٩٩
السودان	٦٤١٦	*ر٠٤٩ (٣,٧٤١)	٥,٠٢٢	٦٠٨	١٤,٠٠١	١,١٧٩
العراق	٥١٧٧	*ر٢١٠ (٨,١٠١)	٢٣,٣٦٧	٨٩١	٦٥,٦٣٦	١,٤٩٢
المغرب	٨١٧٤	*ر٠٧٥ (٥,٢٥١)	٧,٧٨٨	٧٥٣	٢٧,٥٨٠	٠,٨٣٠
تونس	٥٢٤٤	*ر١١٨ (٣٤,١٣٦)	١٢,٥٢٤	٩٩١	١١٦,٥٣٠,٧	٢,٨٤٢
سوريا	٧٧١٧	*ر١٤٢ (٨,٠٤٦)	١٥,٢٥٧	٨٧٧	٦٤,٧٤٤	٠,٨٢٧
ليبيا	٦٣١١	*ر١٣٨ (٨,٤٠٦)	١٤,٧٩٧	٨٧٦	٧٠,٦٧٤	٠,٧١٦
مصر	٦٩٨١	*ر٠٨٩ (١٠,٥٤٦)	٩,٣٠٨	٩٢٥	١١١,٢٢٨	١,٣٨٤

(١) حسب هذه المعدلات بطريقة المربعات الصغرى العادية ، بأخذ انحدار الواردات على الزمن في الدالة الالسية التالية :

$$\ln M = \ln (M_0) + t \ln (1+r)$$

حيث (M) هي الواردات ، (M₀) الواردات في سنة الاساس ، (r) معدل النمو السنوي المثوى ، و (t) الزمن .

* التقدير معنوي عند مستوى ٩٥% .

جدول (١٠-م)
الميل الحدى للاستيراد فى بعض الدول العربية (١)
(١٩٧٠ - ١٩٨٠)

البلد	a	b	R ²	F	D.W
الجزائر	١٠٨٨٨١٩٨-	٥٢٩ر (٦٩٤٢)	٨٤٢ر	٤٨٩١٩٣	١٠٤٦ر
الاردن	٢٠٤٩٦١-	* ١٣٩٣ر (١٧٣٤٧)	٩٧٤ر	٣٠٠٩٢٩	٢٠٥٣ر
السودان	١٨٣٢٢١	* ١٥٧ر (٥٣١٧)	٧٥٨ر	٢٨٩٢٧٦	١٧٥٦ر
العراق	١٧٦٨٤٥-	* ٤٨٥ر (٦٣٥١)	٨٣٤ر	٤٠٣٤٥	١٣٣٨ر
المغرب	١٩٠٩١٢١-	* ٢٩٦ر (٥٤٧)	٧٩٧ر	٣٥٣٧٤	٩٤٨ر
تونس	٢٦٤ر٠٥٦-	* ٥٢٨ر (٢٢٠٣٥)	٩٧٩ر	٤٨٥٥٧٢	٩٤٦ر
سوريا	٢١٢٤ر٧١٣-	* ٤١٧ر (١١٨٣٩)	٩٣٩ر	١٤٠ر١٧٩	١٨٥٧ر
ليبيا	٣٢١ر١٠٦-	٤٣٩ر (١٦٨٣)	٢٢٠ر	٢ر٨٣٥	٤١١ر
مصر	٢٣٩ر٠٠٨-	* ٣٧٠ر (٧٤٦٦)	٨٥٩ر	٥٥ر١٥٣	٩٠٥ر

(١) حسبت الميل الحدى بطريقة المربعات الصغرى العادية ، من واقع البيانات المنشورة عن البنك الدولى ، وذلك بأخذ انحدار الواردات (M) على الناتج القومى الاجمالى الحقيقى (Y) وفقا للادلة الخطية التالية :

$$M = a + b(Y)$$

حيث b هي الميل الحدى للاستيراد معرّفاً على أنه $(\Delta M / \Delta Y)$

* معنوية عند مستوى ٠.٩٥ %

جدول (١١-م)

معاملات انحدار التواردات على كل من الصادرات ، والاستهلاك ، والاستثمار

في بعض الدول العربية (١)

(١٩٧٠ - ١٩٨٠)

البلد	الحد الثابت	E	C	I	R ²	F	D.W
الأردن	٢٣٥٨٢	٣٤٦	٢٩٢	*١٨٤٥	٩٩٤	٣٩٣٩٩٢	١٥
		(١٢٨٢)	(١٠٩٢)	(٣٣٠٣)			
السودان	٩٣٨٣-	٣٤٦	*١٥٠	١١	٨٢٦	١١١	١٧٩
		(٩٤٧)	(٣١٦١)	(٦٦)			
العراق	٣٥١٨١٤	١١٩٤-	*٤٤٤	*٥٦٢	٩٦٦	٥٧١٣٢	١٤٩
		(٢٠٥٢-)	(٣٣٢٨)	(٣١٧٦)			
المغرب	١٨٠٨١٨٤-	*٧٨٢	٠١٤	*٨٦٤	٩٩١	٢٦٤٨٥٤	٢٥١
		(٣٥٤٧)	(٤٤٢)	(١٢٦١٣)			
تونس	١٧١٣٧٢-	٠٦٣	*٤٢٨	٢٩٨	٩٨٩	٢٥٠٠٩	٩٢
		(٧٣٤)	(٣٦٧٨)	(٩٢٩)			
سوريا	٥٣٠١٤٩٧-	١١٣٨	*٣٣٦	٢٣٢	٩٦٤	٦٣٠٥	٢٠١
		(١٦٨٩)	(٦١٢٩)	(١٦٢٥)			
ليبيا	٣٢٦٣٨٩	٠٠٥٦-	*٣٥٥	٥٠٠	٩٧٩	١٢٤٧٣٦	١٤٠
		(٩٠٣-)	(٢٢٥٦)	(١١٠٦)			
مصر	٣٦٤٧٠٢	٣٧-	*١٧٥	*٧٧	٩٧٨	١٠٧٦١	٢٢١
		(٩٨٣-)	(٢٢٧٩)	(٦٣٦٧)			

(١) قدرت معاملات الانحدار بطريقة المربعات الصغرى العادية ، بأخذ انحدار الواردات (M) على كل من الصادرات (E) ، والاستهلاك (C) ، والاستثمار (I) وفقا للدالة الخطية التالية :

$$M = a_0 + a_1 (E) + a_2 (C) + a_3 (I)$$

* معنوي عند مستوى ٩٥٪

المراجع

- ١ - ابراهيم العيسوي ، " مدى واقعية الامل المعقودة على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومساهمتها في التنمية في مصر " ، المؤتمر العلمي السنوي للاقتصاديين المصريين ، مارس ١٩٧٦ .
- ٢ - جودة عبد الخالق ، " نمط التنمية والاعتماد المتزايد على الخارج : دراسة التجربة المصرية خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٤ " ، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي السنوي للاقتصاديين المصريين أصول التنمية والعلاقات الاقتصادية الدولية ، القاهرة ، مارس ١٩٧٦ .
- ٣ - رمزي زكي ، " الابعاد الحقيقية لمشكلة تزايد المديونية الخارجية لمجموعة الدول النامية " ، بحث مقدم لنفس المؤتمر .
- ٤ - محمد محمود الامام ، " دور رأس المال الأجنبي في التنمية طويلة الأجل " بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي للاقتصاديين المصريين ، حول التنمية ، والعلاقات الاقتصادية الدولية ، القاهرة ، مارس ١٩٧٦ .
- ٥ - التجارة والتنمية ، تقرير ١٩٨٢ ، تقرير من امانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الأمم المتحدة ، نيويورك ١٩٨٢ .
- ٦ - Bhagwati, J.N. et al, Trade, Balance of Payments and Growth, Papers in International Economics in Honour of C.P. Kindleberger, North Holland, 1971.
- ٧ - Chenery, H. B. and Eckstein, P. "Development Alternatives for Latin America", Journal of Political Economy, Aug. 1970.

Maizels, A. Campbell-Boross, L.F. and Payment, P. B. Exports and Economic Growth of Developing Countries, Cambridge, 1968. - 8

Papanek, G. "Aid, Foreign Private Investment, saving, and Growth in less Developed countries", Journal of Political Economy, Vol. 81 No. 1, Jan./Feb. 1973. - 9

Sinsh, A "An Inquiry into the Nature and Implications of A Foreign Exchange constraint on Development, the Indian Economic Journal, Vol. 21, No. 2, Oct./Dec. 1973. - 10

Williamson, R.B. "The Role of Exports and Foreign Capital in Latin American Economic Growth", Southern Economic Journal, Oct. 1978. - 11

ملخص

تسعى الدراسة لمعرفة درجة اعتماد النمو الاقتصادي في بعض الدول العربية على رأس المال الأجنبي وما هي أنسب السياسات التي يمكن بمقتضاها تخفيض الاعتماد على رؤس الأموال الأجنبية دون الأضرار بمعدلات النمو الاقتصادي في هذه الدول .

وتتخذ الدراسة من نموذج الفجوتين إطارا تحليليا لها إذ تستخدم النموذج في التعرف احصائيا على الفجوة المتحركة في النمو في هذه الدول ، وفي قياس حجم رأس المال الأجنبي اللازم للحفاظ على معدلات معينة للنمو الاقتصادي . ولهذا العرض جرى تقدير دوال الادخار والاستثمار والصادرات والواردات بطريقة المربعات الصغرى العادية من واقع السلاسل الزمنية المتاحة من البنك الدولي خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨١) .

وتكشف الدراسة عن خضوع النمو الاقتصادي في أغلب الدول العربية لقيد التجارة فيما عدا السودان التي يخضع النمو فيها لقيد المدخرات المحلية كما تكشف بالنسبة لاغلب هذه الدول عن ارتباط معدل الاقتراض الخارجي ارتباطا عكسيا بكل من معدل نمو الصادرات والميل الحدي للاستيراد . فالنمو الاقتصادي بحكم خضوعه لفجوة الصادرات في هذه الدول (فيما عدا السودان) يستجيب بدرجة أكبر للتغير في هذين المعدلين وبدرجة أقل للتغير في معامل رأس المال والميل الحدي للادخار .

غير أنه لما كان معدل نمو الصادرات والميل الحدي للاستيراد هما من قبيسل المعلمات الهيكلية فان مستقبل رأس المال الأجنبي سوف يتوقف بعبارة أخرى على مدى قدرة النظم الاقتصادية العربية على التفسير هيكليا في اتجاه تنويع الصادرات والاحلال محل الواردات . فهذا التغير الهيكلي متى تحقق من خلال التنمية الاقتصادية كان اسلوبا ناجحا في تعزيز الاستقلال الاقتصادي السياسي للدول العربية .

Abstract

The study seeks to find out how dependent upon foreign capital is economic growth in some Arab countries.

Accepting the general framework of the two gap model, the paper is addressed to the problem of determining statistically which of the two constraints is dominant. The objective of the study is to determine the inflow of external capital required to sustain a given increase of the GNP. The basic approach is to define for each country a prospective saving gap and a prospective trade gap corresponding to the rate of growth and the economic structure assumed.

Estimates of saving, investment and trade functions were carried out by means of the ordinary least square regression method. The time series data of the macro economic variables were obtained from the statistical World Tables of the World Bank for the period (1970-81).

The study reveals that most of the Arab countries studied appear to have been subject primarily to a trade constraint. Sudan was exceptionally dominated by a saving gap. It is found that economic growth is highly dependent

in these countries upon foreign capital and is likely to remain so for a long time. The study leads to the conclusion that long term independence from foreign capital could be more attained by export promotion and import substitution rather than by raising more domestic savings.